الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٤٨**

الاثنين، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي ..... (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينيرليوأوغلو (تركيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧١ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/74/464)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام (A/74/81 و A/74/138 و A/74/319)

مشاريع القرارات (A/74/L.31 و A/74/L.32 و A/74/L.34)

مشروعا التعديلين (A/74/L.35 و A/74/L.36)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/74/89)

مشروع القرار (A/74/L.33)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

(د) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/74/461)

مشروع القرار (A/74/L.30)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس ليعرض مشروع القرار A/74/L.30.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): إنه لشرف عظيم لي أن أعرض مشروع القرار A/74/L.30 المعنون ”استمرار الآثار التي خلفتها كارثة تشيرنوبيل“ لكي تنظر فيه الجمعية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

العامة. وأود أن أشكر الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن نص مشروع القرار وأنوه بالطابع الودي والموضوعي لتلك المناقشات. وأود أن أشكر على وجه الخصوص البلدان المقدمة لمشروع القرار على دعمها القيّم.

وإذ نقدم مشروع القرار هذا، نؤكد مجددا أهمية التعاون الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف معالجة الآثار الطويلة الأجل لكارثة تشيرنوبيل. لقد مر أكثر من ٣٠ عاما على الحدث الذي تسبب في إحدى أكبر الكوارث التكنولوجية في القرن العشرين، وهي الحادث الذي وقع في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، ولا يزال ملايين الأشخاص يشعرون بآثاره. وفي تحول مصيري مأساوي تعرضت بيلاروس، وهي أصغر البلدان الثلاثة الأكثر تضررا من تشيرنوبيل، لضرر بالغ من هذه الكارثة النووية. وغطت منطقة التلوث الإشعاعي ما يقرب من ربع أراضي بيلاروس، حيث يعيش حوالي خُمس سكانها. وأصبح التصدي لآثار كارثة تشيرنوبيل أولوية رئيسية لحكومة بيلاروس.

وسيظل موضوع آثار تشيرنوبيل ملحا للمناطق التي تأثرت بها لسنوات عديدة قادمة. والرسالة الرئيسية المتضمنة في مشروع القرار المعروض علينا هي أهمية مواصلة التعاون على هذه المسألة تحت رعاية الأمم المتحدة لأجل كفالة التنمية المستدامة في المناطق المتضررة عن طريق الشراكات والابتكار والاستثمار. ويتسق مشروع القرار مع القرار السابق ١٢٥/٧١ الذي اعتمد خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، ويستند إلى تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (A/74/461). ونلاحظ مع التقدير إسهام المجتمع الدولي في إصلاح المناطق المتضررة وتنميتها. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور خاص في هذا المجال بوصفه منسقا لجميع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها المشاركة في هذا العمل. ويلاحظ التقرير مع الارتياح الانتهاء من تركيب غطاء جديد للحبس الآمن فوق المأوى القديم، وهو أحد أكبر مشاريع التعاون الدولي على الإطلاق من أجل الأمان والأمن النوويين، حيث قدم ٤٥ بلدا مانحا الأموال التي يديرها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. ويحدد مشروع القرار الاتجاهات المستقبلية لبرامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة، بما في ذلك تنمية ريادة الأعمال والسياحة على الصعيد المحلي، وإيجاد فرص العمل وتحويل الاقتصادات المحلية إلى تكنولوجيات ملائمة للبيئة وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات والابتكار الزراعي وإدماج الأشخاص المعرضين للخطر في عمليات التنمية المحلية، فضلا عن تعزيز أساليب الحياة الصحية.

وفي عام ٢٠٢١ سيحيي المجتمع الدولي ذكرى مرور ٣٥ عاما على كارثة تشيرنوبيل. وفي ذلك الصدد، تطلب الوثيقة إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد اجتماعا تذكاريا خاصا بهذه الذكرى السنوية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢١. ونرى أن مشكلة تشيرنوبيل لا تزال ذات أهمية ليس بسبب آثارها على المدى الطويل فحسب، بل أيضا بسبب صلتها بمسائل مهمة أخرى بالنسبة للأمم المتحدة من قبيل الحد من أخطار الكوارث وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، علاوة على الرعاية الصحية والمناخ والأمن البيئي. ونرى أن اعتماد الجمعية العامة للقرار المتعلق بتشيرنوبيل سيكون بمثابة تأكيد لتضامن المجتمع الدولي المستمر في دعم جهود البلدان المتضررة، واستعداده لمواصلة إعطاء مسألة تشيرنوبيل الاهتمام الذي تستحقه.

وختاما، أود أن أشكر مرة أخرى جميع الوفود التي انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار، وأحث الوفود الأخرى على أن تحذو حذوها. وإنني على يقين من أننا سنعتمد هذا النص المهم بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا لعرض مشروعي القرارين A/74/L.32 و A/74/L.33.

السيد سلوفارا (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، يشرفني أن أقدم مشروع القرار

المعنون ”سلامة وأمن العاملين في المجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“، الوارد في الوثيقة A/74/L.32.

ندرك جميعا تمام الإدراك مدى تعقد المشهد الإنساني الحالي. فعدد وحجم الاحتياجات الإنسانية الهائلة يفوقان بكثير الموارد المتاحة، والأزمات تطول على نحو متزايد. وفي الوقت الذي تتزايد فيه المخاطر، لم يعد بالإمكان التنبؤ بطبيعتها.

إن العمل الإنساني يعتمد على من لديهم الشجاعة والتصميم على القيام بذلك. وبدون العاملين في المجال الإنساني، لن يكون من الممكن تقديم أي معونة. المعادلة بسيطة. ولكن هذه البساطة تخفي المهمة الأشد تعقيدا وصعوبة التي تواجه المنظمات الإنسانية اليوم، ألا وهي الوصول إلى المحتاجين مع ضمان سلامة موظفيها. وهذا الواقع الجديد الخطير لا يستثني العاملين في الأمم المتحدة، والعاملين في المجال الإنساني، والعاملين في المجال الطبي، والعاملين في المجال الإنساني الذين يضطلعون حصرا بالمهام الطبية. والغرض السامي من مهمتهم لم يعد يحميهم.

في العام الماضي، شهدنا بعض الاتجاهات المثيرة للقلق، وزيادة في العدد القطعي لموظفي الأمم المتحدة المتضررين من حوادث السلامة والأمن، بما في ذلك الزيادة في عدد العاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأديتهم واجبهم نتيجة العنف. وازدادت أيضا الهجمات على الأمم المتحدة ومباني الرعاية الصحية.

لا تزال المساءلة منخفضة بشكل مثير للجزع، مما يسهم في الشعور بالإفلات من العقاب وفي تكرار ارتكاب الفظائع. توفر القوانين الدولية والوطنية أطرا متينة لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقدمي المساعدة الإنسانية، ولكن المساءلة تتقهقر. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ومحاسبة الذين يعرضون أمنهم للخطر.

في مشروع القرار المطروح هذا العام، نعترف مرة أخرى بالتهديدات المتنوعة والمتعددة الجوانب وشتى ضروب التعرض للمخاطر التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني من الإناث والذكور، بمن فيهم العاملون في المنظمات غير الحكومية، والموظفون الطبيون، والأمم المتحدة، والموظفون المرتبطون بها، في خضم تدهور شامل في البيئة الأمنية العالمية، ونشيد بشجاعتهم في مواصلة العمل في ظل هذه البيئات الصعبة.

وفي مشروع القرار، نشجع ونؤيد أيضا جميع الجهود الرامية إلى بناء وتعزيز الشراكات وتبادل المعلومات، فضلا عن تقييم المخاطر فيما بين الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية والمنظمات الإنسانية الأخرى. ومن شأن للتعاون القوي بين الجهات الفاعلة التي تعمل في إطار نفس المبادئ أن يحفز على العمل الجماعي القوي لمنع بروز المسائل الأمنية والتخفيف من حدتها في حالات الأزمات. ويقر مشروع القرار بضعف الموظفين المعينين محليا في بيئة عملهم، وكذلك أهمية احترام القانون الإنساني الدولي في الاضطلاع بأعمال مكافحة الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين.

نشيد بعمل إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة بتوجيه من وكيل الأمين العام غيل ميشو، ونرحب بجهوده الرامية إلى إدماج جميع موظفي الأمن في الأمانة العامة. ويكرر مشروع القرار هذا الولاية القوية والتوجيه الإضافي من الجمعية العامة للعمل الأساسي الذي يؤديه نظام إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة، ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على نطاق أوسع.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اعتقادا راسخا بأن من واجبنا أن نعترف بالتزام العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وأن ندعم عملهم، وأن نبذل كل ما في وسعنا لزيادة تعزيز سلامتهم وأمنهم. وأود أن أشكر بحرارة الوفود العديدة التي شاركت في هذه المشاورات، ولا سيما مقدمو مشروع القرار، على مشاركتهم البناءة بغية

الاتفاق على نص يبين اهتمامنا المشترك بسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر على دعمها القيم، الذي نستُنير به في مناقشاتنا.

ما انفك مشروع القرار هذا توافقيا حقا، وينبغي أن يظل كذلك، بوصفه شهادة على إنسانيتنا المشتركة. ونحن مدينون بذلك للناس الذين يخاطرون بحياتهم على أساس يومي من أجل إنقاذ حياة الآخرين. وهم بحاجة إلى الدعم الجماعي والقاطع وغير المشروط من الجمعية العامة بأسرها.

بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، يشرفني الآن أن أقدم مشروع القرار السنوي المعنون ”مساعدة الشعب الفلسطيني“، الوارد في الوثيقة A/74/L.33. وتؤيد هذا الجزء من بياني البلدان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وجمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء الظروف المعيشية الصعبة والحالة الإنسانية التي تكتنف الشعب الفلسطيني، ولا سيما النساء والأطفال، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في المنطقة جيم، وفي قطاع غزة على نحو خاص.

ولا تزال الحالة السياسية والأمنية في غزة متقلبة، وما برحت الحالة الإنسانية تشكل مصدر قلق بالغ. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه القوي للعمل الذي يضطلع به منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف. ونشيد بجهوده الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة.

ويجب أن تتمثل الأولوية الفورية في الحد من التوترات وتجنب المزيد من الصراع في غزة. إن عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة أمر لا غنى عنه لتحسين الظروف المعيشة والحالة الإنسانية بشكل دائم. ولكن لضمان تحقيق نتائج دائمة، لا بد من إحداث تغيير جوهري في الوضع في غزة. وندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات عاجلة، تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتفضي إلى تغيير أساسي في الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية في غزة، بما في ذلك من خلال إنهاء سياسة الإغلاق، وفتح المعابر بشكل كامل، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، مع معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل.

سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومصر من أجل إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت لواء سلطة فلسطينية شرعية واحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع شركائنا، الإسرائيليين والفلسطينيين، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية وشركائنا الدوليين الآخرين لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا السياق، فإن الاتحاد الأوروبي مصمم على مواصلة مساعدته لدعم الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سوية يشكلون أكبر المساهمين في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وكنا من أوائل الذين لبوا نداء الوكالة من أجل الحصول على أموال إضافية خلال الأزمة المالية غير العادية التي شهدناها في العامين الماضيين. وسنظل، داعمين أقوياء وموثوقين ويمكن التنبؤ بدعمنا للوكالة، التي لا يزال دورها حاسما أيضا بالنسبة لاستقرار المنطقة.

نود أن نشكر جميع الأطراف وبقية الأعضاء على انضمامهم مرة أخرى إلى توافق الآراء هذا العام، وعلى التفافهم حول المبادئ والأهداف المبينة في مشروع القرار هذا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/74/L.34.

السيدة إنيستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشير إلى أننا نؤيد تماما البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق من هذا الصباح باسم الاتحاد الأوروبي.

وإنه لشرف عظيم لي اليوم أن أعرض، بالنيابة عن عدد قياسي من مقدمي مشروع القرار البالغ ١١٦ عضوا، مشروع قرار هذا العام بشأن ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ (A/74/L.34)، وهو ما يسمى بالقرار الإنساني الجامع.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السابعة والعشرين لاتخاذ القرار التاريخي ١٨٢/٤٦، الذي عرض واتخذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، والذي أنشأ الأسس التي تقوم عليها المنظومة الإنسانية اليوم. وما فتئت السويد تيسر المفاوضات بشأن نص القرار منذ ذلك الحين.

لقد زادت الاحتياجات الإنسانية بشكل مطرد في السنوات الأخيرة بسبب الحروب والنزاعات التي طال أمدها والكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ. غير أن هدف جهودنا الجماعية يبقى كما هو حسبما حُدد في ذلك اليوم من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١: أن نُهبّ بصورة فعالة لمساعدة إخواننا وأخواتنا من الرجال والنساء المتضررين من الأزمات.

وفي هذا العام، وكما تعلم الجمعية العامة على الأرجح، لم نستعرض نص مشروع القرار. فالنص المعروض علينا اليوم، باستثناء بعض التعديلات التقنية الطفيفة، هو نفس النص الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي (القرار ١٣٩/٧٣). وبدلا من ذلك، شاركنا هذا الخريف في مناقشات استراتيجية بشأن التحديات الإنسانية، ليس تحديات الأمس بل تحديات اليوم وغدا، وكيف يمكننا معا أن ندعم على أفضل وجه منظومة الأمم المتحدة الإنسانية. وأشكر جميع المشاركين الذين أسهموا في هذه المشاورات، ممهدين الطريق لعملية استعراض فعالة في عام ٢٠٢٠.

وما أستخلصه من هذه المشاورات هو تجديد روح الالتزام العميق بالعمل الإنساني هنا في الأمم المتحدة. ولئن كنا لا نتفق دائما على كل شيء في هذه القاعة، فإننا نتفق على المبادئ الإنسانية وعلى مسؤوليتنا المشتركة عن مساعدة المحتاجين. وهذا أمر هام ومطمئن، بل وملهم.

إن مشروع القرار الذي أفخر بعرضه هنا اليوم هو نتاج للعمل المتفاني الذي اضطلعت به العديد من الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها – البلدان التي تقدم المساعدة الإنسانية وتلك المتلقية لها؛ والبلدان المعرضة للكوارث الطبيعية وتلك التي استقت دروسا حول كيفية التخفيف من آثارها؛ والبلدان التي تعاني من العنف والنزاع المسلح، مما أجبر الناس على الفرار، وتلك التي تستضيف بسخاء أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية. ولذلك يسرني بالغ السرور مرة أخرى أن أبلغ عن العدد الكبير جدا من مقدمي مشروع القرار – وهو رقم قياسي يبلغ ١١٦ عضوا. وتدل هذه المشاركة الواسعة والمتنوعة في تقديم المشروع على الطابع العالمي حقا للتضامن الإنساني.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن اعتماده بتوافق الآراء يبعث برسالة هامة إلى منظومة الأمم المتحدة والعالم الأوسع بشأن التزامنا الجماعي بنظام فعال للاستجابة الإنسانية. ومن المهم أن نبعث بهذه الرسالة وأن نفعل ذلك معا، بوصفنا الأمم المتحدة، وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تأييد مشروع القرار هذا ودعم ما جرينا عليه من تقليد طوال ٢٩ عاما من توافق للآراء على قرار إنساني. وأشكر الجمعية مرة أخرى على دعمها والتزامها.

ويشرفني الآن عظيم الشرف أيضا أن أدلي ببيان مشترك باسم الهند وبلدي السويد بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة

للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والمتنوعة في عصرنا.

إن الاحتياجات الإنسانية في العالم اليوم أكبر من أي وقت مضى. إننا نشعر بقلق عميق إزاء بلوغ حالات الطوارئ الإنسانية، الناجمة في المقام الأول عن الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، إلى مستوى مرتفع جديد العام الماضي، مع وجود أكثر من ١٤٧,١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقد حُددت احتياجات التمويل الإنساني لعام ٢٠٢٠ بمبلغ ٢٦,٥ بليون دولار – وهو الأعلى في التاريخ. إن عدد المشردين بسبب حالات الطوارئ الإنسانية آخذ في الازدياد ولا يزال يشكل مصدر قلق مشترك. وقد باتت الأزمات الإنسانية اليوم أكثر تعقيدا وطولا وهي تزيد من المتطلبات على المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان زيادة التنسيق والتكامل في العمل فيما بين مختلف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

ونحن، الهند والسويد، نؤكد مجدداً على أن المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني يوفران الأساس للمساعدة الإنسانية. ونحن ملتزمون بصون وتعزيز احترام مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

ولا تزال الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني تشكل أحد أخطر التحديات. ولا تزال الأطراف في النزاعات المسلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، تنتهك القانون الدولي الإنساني وترتكب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب. وفي النزاعات المسلحة لوقتنا الحاضر، ما زلنا نشهد عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وتزايد الهجمات والتهديدات الموجهة ضد المدنيين في النزاعات المسلحة، وكذلك الموجهة إلى الرعاية الطبية.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية في الأزمات دائماً على عاتق الدولة المتضررة. وعند تلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص المتضررين، يجب توفير المساعدات الإنسانية بشكل محايد، وفقا للمبادئ التوجيهية المبينة في القرار ١٨٢/٤٦.

وتواصل وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرون الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة بطريقة جديرة بالثناء. وهناك إقرار جيد بالحاجة إلى تعزيز التكامل بين العمل الإنساني والتعاون الإنمائي، لا سيما في سياق حالات الأزمات المتعددة الأبعاد اليوم.

ولا يزال نقص تمويل النداءات الإنسانية يشكل تحديا. إننا ندعو الدول الأعضاء إلى النظر في زيادة إسهاماتها في نظام الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة. ونود أن نشدد على القيمة المضافة في التمويل المرن غير المخصص والدعم الذي يمكن التنبؤ به لشركائنا في المجال الإنساني.

ولا يزال وصول العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، ولا سيما في حالات النزاع المسلح، مصدر قلق. فليست الهجمات على العاملين في المجال الإنساني هجمات على الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا على البشرية نفسها. وإننا نرحب بمشروع القرار A/74/L.32، بشأن ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“، والذي سيعتمد في هذه القاعة في وقت لاحق اليوم.

يجب ألا يكون هناك شك في أنه لا مكان للتسامح على الإطلاق مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل منظومة الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى. ولا بدّ من مساءلة الأشخاص المسؤولين عن التحرش الجنسي والاعتداء والاستغلال. ويجب توفير الحماية الكافية لضحايا هذه الانتهاكات وكذلك لأولئك الذين يبلغون عنها. ونقدر عمق التزام الأمين العام بهذه المسألة الهامة ونتطلع إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجتها.

وما فتئت السويد واحدة من أكبر الجهات المانحة للتمويل الأساسي لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية. وقد زادت ميزانية

السويد الإنسانية الإجمالية باطراد خلال السنوات الخمس الماضية تمشيا مع الاحتياجات الإنسانية العالمية المتنامية.

ولا تزال السويد ملتزمة بالصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية. وتمشيا مع التزاماتنا بالصفقة الكبرى، ستوفر السويد لبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، تمويلا أساسيا لعدة سنوات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. توفر الأهداف الملموسة للصفقة الكبرى وسيلة لإصلاح فعالية وكفاءة النظام الإنساني فضلا عن تعزيز الشمولية. ولا يزال التمويل المرن للشؤون الإنسانية يشكل أولوية قصوى بالنسبة للسويد، حيث أننا نؤمن إيمانا قويا بأن التمويل المرن، مثل التمويل الأساسي والجماعي، يتيح اتخاذ إجراءات إنسانية في وقتها المناسب ومستقلة وفعالة وكفؤة.

وتدعم الهند البلدان النامية الأخرى من خلال جهود المساعدة والإغاثة في حالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. وقد تراوحت تلك الجهود بين الإمداد الفوري لمواد الإغاثة والإجلاء الطارئ لأعداد كبيرة من الأشخاص من جنسيات مختلفة من مناطق الخطر. وكانت البحرية الهندية أول المستجيبين للأزمة الإنسانية التي وقعت في أعقاب إعصار إيداي، الذي ضرب موزامبيق في ١٥ آذار/مارس. وقدمت الهند أيضا مواد الإغاثة في حالات الطوارئ، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والأدوية، إلى ثلاثة بلدان متضررة من إعصار إيداي في الجنوب الأفريقي وإلى شعب جزر البهاما الذي تضرر من إعصار دوريان.

واستشرافا لآفاق المستقبل، ينبغي أن ننظر في ما يمكن أن نقوم به علاوة على الإغاثة الفورية وإعادة التأهيل. فبناء عالم قادر على الصمود في وجه الكوارث يتطلب بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث. ولا تزال الهند ملتزمة بالتصدي لتحديات حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة من خلال إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث. وفي هذا السياق، بادرت الهند إلى إطلاق ”الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث“ بالشراكة مع عدة بلدان أخرى خلال قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩.

وندعو، نحن الهند والسويد، جميع الدول الأعضاء اليوم إلى المشاركة والقيام بدورها لضمان تلبية الاحتياجات الحالية غير المسبوقة والتصدي للتحديات الراهنة التي لم يسبق لها مثيل بتضامن لا مثيل له واستجابة إنسانية قوية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب، والذي سيعرض مشروع القرار A/74/L.31 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي ببيانين: أحدهما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بخصوص مشروع القرار المتعلق بالتعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، والآخر بصفتي الوطنية بخصوص مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض أمام الجلسة العامة للجمعية العامة مشروع القرار، المعنون ”التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“ (A/74/L.31). وإذ نقدم مشروع القرار هذا مرة أخرى في هذا العام، تواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين إعادة تأكيد أهمية التعاون الدولي في تقديم المساعدة إلى البلدان والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية، وفقا للقرار ١٨٢/٤٦ والمبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ويتضمن مشروع القرار هذه العناصر الهامة مع التسليم أيضا بأن الدول المتضررة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بدء المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها في داخل أراضيها. وما

زال النص يُسلم بالعلاقة الواضحة بين التصدي لحالات الطوارئ والتأهيل والتنمية ويؤكد من جديد أنه بغية كفالة الانتقال السلس بين هذه المراحل الثلاث، يجب تقديم المساعدة في حالات الطوارئ بطرق داعمة للتعافي في الأمدين القصير والمتوسط، بما يحقق في نهاية المطاف التنمية في الأمد الطويل.

ويشدد مشروع قرار هذا العام المعروض على الجمعية العامة بشكل خاص على تغير المناخ وأثره على الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، يرحب مشروع القرار بعقد الأمين العام لقمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ويحيط علما بالمبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء التي قُدمت خلال مؤتمر القمة. ويتناول مشروع القرار كذلك الحجم والنطاق المتزايدين للكوارث الطبيعية. وبناء على ذلك، يشدد النص على ضرورة مضاعفة جهودنا في بناء قدرات المجتمع المحلي وإمكاناته عن طريق مساعدة المجتمعات المحلية في التأهب للكوارث الطبيعية والتصدي لها والتعافي منها.

ويؤكد مشروع القرار بوضوح أهمية اتخاذ إجراءات مبكرة بغية التقليل من الآثار التي قد تنجم عن الكوارث الطبيعية والتخفيف منها إلى أدنى حد. وفضلا عن ذلك، يشجع المشروع الدول الأعضاء على وضع نُهج متسقة للتصدي لتحديات التشرد في سياق الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور، ويحيط علما بالمبادرات ذات الصلة في هذا الصدد.

وبينما يسلم مشروع القرار بالإسهام المهم للنظم الإيكولوجية السليمة في الحد من أخطار الكوارث وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، فإنه يشجع جميع الدول وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى على تعزيز الأخذ بنُهج قائمة على النظم الإيكولوجية والبحث عن حلول مستمدة من الطبيعة للحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات وفي جميع مراحل الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وفضلا عن ذلك، فإنه يشجع على بذل المزيد من الجهود وإشراك القطاع الخاص في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث وفي تقديم المساعدة الإنسانية.

كما يشجع النص على تكثيف جهودنا لتعبئة دعم متعدد سنوات ويمكن التنبؤ به وعلى العمل بشكل جماعي لتحقيق نتائج مشتركة من أجل تقليل الاحتياج والتعرّض للمخاطر ومواطن الضعف وعلى تعبئة موارد إضافية من خلال اتباع نهج استباقي للتمويل. ويعلق مشروع القرار أهمية كبيرة على معالجة النطاق الكامل للكوارث الطبيعية، من اتخاذ إجراءات مبكرة إلى بذل جهود للتعمير بهدف إعادة بناء مجتمعات محلية قوية وتحقيق التنمية المستدامة.

أخيرا، يشجع مشروع القرار الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على القيام، في سياق الكوارث الطبيعية، بكفالة الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية والمنصفة للجميع، بمن فيهم النساء والفتيات؛

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشكر وفد المغرب على تنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا بالنيابة عن المجموعة. ونود أيضا أن نشكر الزملاء في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذين ساعدونا طوال العملية. كما أننا نقدّر ما أظهرته جميع الدول الأعضاء من روح بناءة وما قدمته من دعم قيّم للغاية في سياق عملية التوصل إلى هذا النص النهائي. ونأمل في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، كما جرى اعتماد نسخه السابقة في الدورات السابقة.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بحث جميع الوفود على دعم تمامية مشروع القرار هذا والتصويت معارضة للتعديل الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية (A/74/L.35). كما أحث جميع الوفود على التصويت مؤيدة للإبقاء على كل فقرة من فقرات مشروع القرار.

أنتقل الآن إلى الجزء الثاني من بياني وأتكلم بصفتي الوطنية.

(تكلم بالعربية)

بعد الاطلاع على تقرير معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، عن ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“، والذي يغطي الفترة من ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ حتى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩ (A/74/89)، فإنني أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام والفريق العامل معه على الجهود المبذولة في إعداد هذا التقرير، والذي يغطي كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. كذلك، أتقدم بالشكر لكافة وكالات وبرامج الأمم المتحدة التي قدمت ولا تزال تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني، وكذلك كافة الدول المانحة بشكل فردي وجماعي.

لقد عالج التقرير بشكل جيد وعملي التدخلات المتعددة التي تقدمها مختلف برامج وصناديق الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبين بشكل واضح حاجة الفلسطينيين الملحة لهذه المساعدات وتأثيرها الإيجابي على حياتهم اليومية.

ما زالت الأمم المتحدة بمختلف وكالاتها وبرامجها، ومنذ أكثر من ٧٠ عاما، تعالج نتائج ما ترتب عن النكبة وتهجير الفلسطينيين من أرضهم وقراهم وفقدانهم لمصادر رزقهم وأساسيات اقتصادهم. وتعالج أيضا منذ أكثر نصف قرن، هي عمر الاحتلال، ما نتج عنهما من تشوهات طالت كافة مناحي حياة الفلسطينيين. وأما جذور المشكلة فلم يجر حتى الآن حلها. وما دامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتصرف كدولة فوق القانون الدولي وبقية المنظومة الدولية عاجزة عن إلزامها بإنفاذ قراراتها فإنها ستبقى لفترة تعالج آثار المشكلة وليست جذورها.

عشرة أعوام فقط باقية أمامنا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ولا تزال تحديات التنمية كما هي، عالمية وشاملة. فتغير المناخ والتلوث والتصحر وتحمض المحيطات ومستقبل العمل والمياه والأوبئة العابرة للحدود، وغيرها، لا تستثني أحدا. وإنما يبقى الفرق الجوهري في درجة تأثيرها من بلد لبلد آخر. وهذا يعتمد إلى حد كبير على مدى الاستعداد للتكيف والتخفيف مع هذه التأثيرات. وعملية التكيف والتخفيف تركز على ثلاثة أعمدة: التخطيط السليم؛ وحشد الإمكانيات اللازمة؛ والقدرة على التنفيذ والمتابعة.

لقد وضعت حكومة دولة فلسطين خطتها التنموية الخمسية – المعروفة باسم ”وثيقة أجندة السياسات الوطنية: المواطن أولاً“ – والتي تضمن ألا يتخلف أحد عن الركب. وراعت فيها عمليات التكيف مع نتائج وانعكاسات التحديات التنموية الشاملة. إضافة لذلك، فإنه جار العمل على رصد الإمكانيات المالية المحلية والدولية لتنفيذ هذه الخطة. وبالتالي، فإن جانب التخطيط ورصد الإمكانيات يجري بشكل جيد. وأما الجانب الثالث، والمتمثل في القدرة على التنفيذ والمتابعة، فهذا الجانب محفوف بالمخاطر بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وباستثناء المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني في مجال التعليم، إلى جانب ما تقدمه بعض الدول المانحة والصديقة في هذا المجال، والذي يؤسس لتنمية مستدامة حقيقية، فإن باقي المساعدات المقدمة للفلسطينيين هي مساعدات إغاثية، والتي، وعلى أهميتها وضرورتها، فإنها لا تؤسس لبنية حقيقية في طريق التنمية المستدامة التي يتطلع إليها الشعب الفلسطيني، ولا تعزز من فرص بقائه على ما تبقى من أرضه وتؤسس لسلام مستدام في المستقبل.

قدمت دولة فلسطين في عام ٢٠١٧ مراجعتها الوطنية الأولى بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمام الاجتماع السياسي الرفيع المستوى. وقد بينت، وبشكل عملي وإحصائي، أنه وعلى الرغم من وجود خطة وطنية تمت صياغتها بالتعاون مع كافة الشركاء المحليين والدوليين، إلا أن العائق الأكبر أمام تنفيذ هذه

الخطة الوطنية الطموحة هو الاحتلال الإسرائيلي، بكل تجلياته، والذي يخلق تحديا يوميا أمام الفلسطينيين. فحرمان الفلسطينيين من التصرف في حقوقهم الطبيعية في المنطقة المسماة (جيم) في الضفة الغربية، والتي تشكل ٦٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وكذلك حرمانهم من التواصل الطبيعي فيما بينهم، والحصار المزمن الذي تفرضه على قطاع غزة، وبناء جدار الضم والتوسع داخل الضفة الغربية المحتلة، وسياسة الهدم المتواصل للمنازل والممتلكات الفلسطينية، إلى جانب التوسع غير القانوني في المستوطنات، وما يتبعه من مصادرة لمساحات شاسعة من ممتلكات المواطنين الفلسطينيين، كل هذا وغيره العشرات مما وصفتها من الأسباب مختلف تقارير الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية الموثوقة، الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد إلى أن يُترك الفلسطينيون خلف الركب.

شهد عام ٢٠١٩ نقلة نوعية كبيرة جدا في مجال العمل السياسي والدبلوماسي لدولة فلسطين، وذلك من خلال ترؤسها لمجموعة الـ ٧٧ والصين. وعلى مدار هذا العام كاملا أثبتت دولة فلسطين بأنها دولة فاعلة ومؤثرة في العمل التنموي العالمي وفي تنفيذ أجندة التنمية العالمية. وتفاعلت وبشكل مسؤول وبناء مع كافة الشركاء خارج المجموعة، وقادت عمليات التفاوض بشكل استحقت عليه الثناء والاحترام من قبل الجميع. وهذا إن دل على شيئ فإنما يدل على أننا جزء مهم وفاعل من المجتمع الدولي وقادر على إحداث تغيرات إيجابية. وعليه، فإن كافة الاستثمارات السابقة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الدول الصديقة في تنمية قدرات ومقدرات الشعب الفلسطيني هي استثمارات لم تقتصر نتائجها على الفلسطينيين أنفسهم فقط، بل امتدت لتطال تنفيذ الأهداف الإنمائية الطموحة.

في الختام، فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لجميع الدول التي قدمت ولا تزال تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني، كذلك لجميع برامج وهيئات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية لعرض مشاريع التعديلات الواردة في الوثيقتين A/74/L.35 و A/74/L.36.

السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أسبوعين أصدرت الأمم المتحدة تقريرا بعنوان ”لمحة عامة إنسانية عالمية: ٢٠٢٠“، والذي يرسم صورة واقعية للتحديات والمعاناة الإنسانية التي يجب أن نتصدى لها في العام المقبل. تتزايد الاحتياجات الإنسانية وسط اتجاهات مقلقة، مثل الصراعات المطولة والمتفاقمة، ومن أمثلتها سورية التي دخلت الآن حربها الأهلية عامها التاسع؛ والتشريد الواسع النطاق للسكان نتيجة للتطرف العنيف، والذي لا نزال نراه في العراق؛ وتزايد الهجمات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني في حالات الطوارئ مثل تلك التي تحدث في جنوب السودان. كما تزداد حدة الاحتياجات بسبب الصدمات المناخية الشديدة في بلدان مثل تشاد والنيجر، فضلاً عن تفشي الأمراض المعدية في أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال سوء الإدارة والعنف والقيود المفروضة على المجتمع المدني في بلدان مثل زمبابوي وفنزويلا تزيد من انعدام الأمن الغذائي وتفاقم الأزمات الإنسانية.

وفقًا للمحة العامة الإنسانية العالمية التي صدرت للتو، في عام ٢٠٢٠ سيحتاج ١٦٨ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية والحماية، وهو ما يزيد بمقدار ٣٦ مليون شخص عن العدد الذي توقعه تقرير ”اللمحة العامة الإنسانية العالمية: ٢٠١٩“، والذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. سوف تحتاج الأمم المتحدة والشركاء إلى ٢٨,٨ بليون دولار للوصول إلى قرابة ١١٠ ملايين شخص من أضعف الناس.

إن الولايات المتحدة هي أكبر مانح إنساني في العالم، حيث قدمت أكثر من ٩,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٩. ويمثل هذا الرقم ثلث إجمالي مبلغ الـ ٢٨,١ بليون مليار دولار الذي طلبته الأمم المتحدة في العام الماضي وأكثر من ٤٣ في المائة من إجمالي الأموال المقدمة للاحتياجات الإنسانية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

لا يزال اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم. كما أن الاحتياجات لا تزال كبيرة في سورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان وجنوب السودان وفنزويلا. ففي عام ٢٠١٩ كانت هناك خطط عديدة للاستجابة الإنسانية ينقصها التمويل، بما في ذلك الخطط الموضوعة لفنزويلا، والتي تم تمويلها بنسبة ٢٥ في المائة فقط؛ وتمويل خطط سورية بنسبة ٣٦ في المائة فقط؛ وتمويل خطط هايتي بنسبة ٢٩ في المائة فقط. تؤكد هذه الإحصاءات على ضرورة زيادة تقاسم الأعباء بين المانحين. ويطمئننا أن نرى الجهات المانحة الأخرى تزيد من مساهماتها. ولكن في مواجهة تزايد الاحتياجات والمعاناة فإننا نحث الآخرين على تكثيف الجهود والقيام بالمزيد.

ستواصل الولايات المتحدة مساعدة الناس وقت محنهم. وفي المتوسط، تستجيب الولايات المتحدة لأكثر من ٦٥ كارثة كل عام، أي أكثر من واحدة كل أسبوع، في أكثر من ٥٠ دولة، وتقدم المساعدة للأشخاص المتضررين من الكوارث السريعة الظهور مثل الزلازل والبراكين والفيضانات، وكذلك الأزمات البطيئة الظهور، بما في ذلك الجفاف والصراعات.

وتعد وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة أيضا أكبر مزود بالمساعدات الغذائية في العالم. ولدى الولايات المتحدة قدرات لا يمتلكها أي طرف آخر في العالم، ونحن فخورون باستخدامها في حالات الطوارئ الإنسانية لأولئك الذين يحتاجونها.

وبالإضافة إلى زيادة الموارد المالية وعدد الشركاء الذين يتشاركون في تحمل العبء المالي، يجب أن نواصل تحسين كفاءة وفعالية جهودنا الإنسانية من ناحية عن طريق دعم الإصلاحات في المنظومة الإنسانية الدولية، بما في ذلك ضمان الاتساق بين جهودنا في المجال الإنساني وفي مجال بناء السلام وفي المجال الإنمائي، وتمكين الأطراف الفاعلة المحلية وزيادة الشفافية وتحسين تقييمات الاحتياجات المشتركة والحيادية.

ويجب علينا أيضا أن نضغط على الحكومات وأطراف النزاع للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ويشمل هذا النهج عملنا منذ أمد بعيد لكي تظل العواقب الإنسانية للأزمات، كتلك التي في اليمن وسورية، مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، لن تسمح الولايات المتحدة وشركاؤها أبداً بإسكات أصوات الذين يعانون أو نسيانهم.

ويسر الولايات المتحدة المشاركة في تقديم مشروع القرار A/74/L.32، المعنون ”سلامةُ وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحمايةُ موظفي الأمم المتحدة“. إن مشروع القرار هذا يوجه رسالة هامة وحسنة التوقيت تعبر عن القلق والتضامن مع العديد من الأشخاص الشجعان الذين يخاطرون بأرواحهم لتقديم المساعدة الإنسانية لملايين الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وفي الأشهر التسعة الأولى فقط من عام ٢٠١٩، حصل ٨٢٥ اعتداء على العاملين في المجال الصحي ومرافق الرعاية الصحية، مما أسفر عن مقتل ١٧١ شخصًا. وتعكس الهجمات الموجهة ضد المدنيين، بمن في ذلك العاملين في المجال الإنساني في النزاعات المسلحة، تجاهلًا صارخا للحياة الإنسانية وللقانون الدولي الإنساني. إننا نؤيد بفخر مشروع القرار هذا ونعرب عن خالص شكرنا ودعمنا لجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في العديد من أخطر الأماكن في العالم. ونحن ممتنون لعملهم الاستثنائي وتعاطفهم. وندعو الدول

الأعضاء إلى الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، وتعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني.

وتدعم الولايات المتحدة ضحايا العنف الجنساني، وتدين استغلال النساء والفتيات في حالات الطوارئ. ومع ذلك، نود تأكيد ضرورة أن تركز الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية على تعزيز الصحة والوقاية، بما يتماشى مع التشريعات والسياسات الوطنية، وليس على الإجهاض. لذلك اقترحنا تعديلات على الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من منطوق مشروع القرار الإنساني الشامل الوارد في الوثيقة A/74/L.34. واقترحنا أيضا تعديلا على الفقرة ٦٢ من منطوق مشروع القرار بشأن الكوارث الطبيعية الوارد في الوثيقة A/74/L.31، من شأنه معالجة هذه الشواغل.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بدورنا متعدد الجوانب كرائدة في مجال العمل الإنساني والدبلوماسية في جميع أنحاء العالم. وسوف نستمر في متابعة تحسين التنسيق وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فعال للملايين في جميع أنحاء العالم الذين يحتاجون إلى الإغاثة خلال النزاعات وغيرها من المآسي. ونطلب أن يدرج هذا البيان في المحضر الرسمي للجلسة.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي، إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين

فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

نود في البداية، الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/74/81 و A/74/138 و A/74/319 و A/74/464) التي تسلط الضوء على التحديات العديدة التي تواجه العاملين في المجال الإنساني، وخاصة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

ومن المهم أن نغتنم هذه اللحظة لنشيد بجميع العاملين الميدانيين في المجال الإنساني في حالات خطيرة الذين يبذلون قصارى جهدهم لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون في ظروف شديدة الهشاشة. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا العميق لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على قيامه بدور لا يقدر بثمن في تنسيق وتقديم الدعم الإنساني.

إن جنوب شرق آسيا هي منطقة تشهد بعضا من أسوأ الكوارث الطبيعية على هذا الكوكب. وخلال عام ٢٠١٨ وحده، شهدت الدول الأعضاء في الرابطة ٤٢٤ كارثة طبيعية، تتراوح بين الزلزال المدمر والتسونامي الذي تلاه في بالو، والانفجارات البركانية في بالي، وإعصار مانغخوت في الفلبين والفيضانات الشديدة في لاو وفييت نام وميانمار وكمبوديا.

وأسفرت هذه الكوارث الطبيعية عن تكبد ١,٢ بليون دولار من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والممتلكات والزراعة، فضلا عن الخسائر في الأرواح.

إننا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ندرك تمام الإدراك أن الكوارث غالبًا ما تكون بطبيعتها عابرة للحدود، وبالتالي فإنها تتطلب استجابات منسقة وعابرة للحدود. وفي هذا الصدد، وضعت الرابطة أطر عمل لضمان أن نستجيب بطريقة متكاملة وتعاونية. وقد توخى اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، تيسير التعاون الإقليمي لإعداد أنفسنا للكوارث والاستجابة لها بشكل أفضل، مما أدى بدوره إلى إنشاء مركز تنسيق المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ومنذ إنشائه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أصبح المركز منارة دولية للاستجابة في حالات الكوارث. وقد استجاب لـ ٣١ كارثة كبرى في سبع دول أعضاء في الرابطة، حيث قدم المساعدة التي تتراوح بين نشر الرابطة لمواد الإغاثة وإدارة المعلومات وتنسيق الدعم إلى

التقييم السريع من خلال نشر فريق الاستجابة والتقييم لحالات الطوارئ في الرابطة.

وقد حققت الرابطة تقدما كبيرا أيضا في جهودها الرامية لتعزيز قدراتها في مجال إدارة الكوارث. وفي شهر آذار/مارس من هذا العام، أطلق مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الطبعة الأولى من تقرير الرابطة بشأن استعراض رصد المخاطر وإدارة الكوارث، الذي يقدم تحليلات ورؤى جديدة حول العلم الذي تقوم عليه إدارة الكوارث وتطبيقه في مجال وضع السياسات.

كما يسرنا أن نطلع الجمعية العامة على بعض الإنجازات التي حققها نظام لوجستيات حالات الطوارئ التابع للمنظمة. وجرى خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٩، إقامة مستودعات تابعة في تايلند والفلبين، على التوالي. وستكمّل تلك المستودعات التابعة المستودع الموجود في سوبانج في ماليزيا، وتمكّن مركز الرابطة للمساعدة الإنسانية من تعزيز تعبئة مواد الإغاثة وتوجيهها إلى المناطق المتضررة من الكوارث داخل منطقة الرابطة، مما زاد من تعزيز استجابة الرابطة الجماعية للكوارث الطبيعية في إطار نهج ”رابطة أمم جنوب شرق آسيا واحدة واستجابة واحدة“.

وعقدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام حوارها الخامس بشأن السياسات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الكوارث تحت شعار ”بناء قدرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على مواجهة الكوارث“. ووفرت نتائج تلك المناقشات إشارات استراتيجية لكيفية المضي قدماً في تطوير برنامج عمل اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

ولا يسع الرابطة سوى القيام بالكثير بمفردها لإعداد بلداننا وشعوبنا. وتتطلع الرابطة أيضا إلى شركائها والأمم المتحدة ووكالاتها، وكذلك القطاع الخاص للعمل معا للتغلب على هذه التحديات المتزايدة المتأصلة في معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، والفجوات الحاصلة في التنمية، والتدهور البيئي واتساع نطاق بؤر الكوارث.

في الختام، لا تزال الرابطة ملتزمة بجهودها الرامية إلى الاستجابة للكوارث الطبيعية بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب لضمان تقديم المساعدات والمعونة الإنسانية بالشكل الأمثل. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نتطلع إلى مواصلة تعاوننا مع شركائنا في المجتمع الدولي.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك، وبلد اتفاق التجارة الحرة الأوروبية، ليختنشتاين، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

لم يسبق على الإطلاق أن كانت المهام التي يواجهها المجتمع الإنساني أصعب مما هي عليه الآن. ولا يرجع ذلك إلى الحجم الهائل للاحتياجات الإنسانية فحسب بل، الأهم من ذلك، إلى طابع التحديات الإنسانية الراهنة في حد ذاته. ففي ظل القيود المفروضة على بيئة توفير الموارد، تتزايد الاحتياجات الإنسانية، في الوقت الذي يواجه فيه الحيز الإنساني تحديات متزايدة. والأهم من ذلك أن المشهد الإنساني بات يشهد انتهاكات متزايدة لم يسبق لها مثيل للقانون الدولي الإنساني، وهو أمر محزن ينبغي أن نضعه في الاعتبار، لا سيما في هذه اللحظة الحاسمة التي تصادف الذكرى السنوية السبعين لوضع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وانعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وكما أعاد مجلس الاتحاد الأوروبي التأكيد مؤخرا، سيعمل الاتحاد الأوروبي من أجل تجديد الالتزام بضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني، فضلا عن كفالة عدم عرقلة التدابير المتخذة والجزاءات المفروضة لمكافحة الإرهاب إيصال المساعدة الإنسانية المستندة إلى المبادئ وامتثالها للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

وسنواصل جهودنا لضمان أن يظل احترام القانون الدولي، بما في ذلك كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ومستمر ومن دون عوائق، على رأس جدول الأعمال الدولي. ويشكل المنع غير القانوني لوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين واستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب انتهاكين خطيرين للقانون الدولي الإنساني يجب إدانتهما بأشد العبارات. وحيثما تحدث انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، سنصر على أهمية تحقيق المساءلة. فلا غنى عن إجراء تحقيقات كاملة وفورية ونزيهة وفعالة، بما في ذلك من خلال اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية كمحكمة ملاذ أخير.

ويتعرض مبدأ المساعدة الإنسانية، والأكثر مأساوية، العاملون في مجال المعونة أنفسهم للهجوم بصورة متزايدة. فلم يعد الهدف النبيل للأعمال التي يقومون بها يحميهم. وفي العام الماضي، قُتل ما لا يقل عن ١٣١ من العاملين في مجال الإغاثة أثناء أدائهم واجبهم. ويقع على المجتمع الدولي التزام تجاه من يعرضون حياتهم للخطر من أجل إحداث تغيير على أرض الواقع.

إن حماية العاملين في المجال الإنساني هي إحدى الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي. وسواء كان العاملون في المجال الإنساني معينين دوليا أو محليا وسواء كانوا تابعين للأمم المتحدة أو لحركة الصليب الأحمر أو للمنظمات غير الحكومية، فإنهم يستحقون أقصى درجات الاحترام والاهتمام والحماية. وهذا يشمل أيضا الحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل.

ويشكل التشريد القسري مصدر قلق خاص. وتؤدي النزاعات والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى تكلفتها البشرية المأساوية، إلى فرار الناس من ديارهم. وظل عدد المشردين يتزايد باستمرار في السنوات الأخيرة، حيث شُرد أكثر من ٧٠ مليون شخص قسرا في هذا العام، وهو أسوأ وضع منذ الحرب العالمية الثانية. وفي حين أن الكثيرين يفرون عبر الحدود، غالبا إلى البلدان المجاورة، فإن الأغلبية – ٤١ مليون شخص – مشردون داخل الحدود الوطنية. وكثيرا ما يكون المشردون داخليا ضعفاء بشكل خاص فيما يتصل بتلبية احتياجاتهم الأساسية. ولذلك، فإننا نرحب بإنشاء ”الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي“، الذي يهدف إلى توفير حلول ملموسة وطويلة الأجل للتشرد الداخلي.

ولذلك، من الضروري تكثيف إجراءاتنا وضمان توفير عناصر تمكينية رئيسية مثل الحماية وإمكانية الوصول. ويتطلب حجم الأزمات الراهنة وتعقيدها وطابعها المتطاول الأمد في معظمها تنسيقا مسبقا مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة يتجاوز إجراءات الإغاثة الفورية في حالات الطوارئ. وثمة أهمية بالغة لضمان التزام ملموس في أوساط مختلف الفئات المعنية بتحقيق نتائج جماعية، وذلك في ظل الاحتياجات المتزايدة. ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة التصدي بصورة مشتركة للاحتياجات ومواطن الضعف، مع مساهمة جميع أصحاب المصلحة وفقا لمزاياهم النسبية وولايتهم.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالبقاء في طليعة التصدي للتحديات الإنسانية اليوم وتخفيف المعاناة الإنسانية ومساعدة المتضررين من النزاعات والأزمات في جميع أنحاء العالم. وستظل حماية المدنيين وتقديم المساعدة القائمة على الاحتياجات، وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية

والحياد والنزاهة والاستقلال، على النحو المنصوص عليه في توافق الآراء الأوروبي بشأن المعونة الإنسانية، تشكل حجر الزاوية في مشاركتنا.

ووفاء بمسؤوليتنا بوصفنا جهة مانحة عالمية، سيظل الاتحاد الأوروبي متعاونا في أشد حالات الطوارئ حدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الجوار الأوروبي وكذلك في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل وآسيا وأمريكا اللاتينية. وعوضا عن من مجرد الاستجابة للعواقب الإنسانية للكوارث والأزمات، يتعين علينا تكريس المزيد من الطاقة وزيادة الموارد للتأهب والعمل المبكر. والاتحاد الأوروبي مصمم على تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين إدماج تغير المناخ والحفاظ على البيئة في الطريقة التي ننظم بها استجابتنا واستعدادنا لحالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث التي هي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية على السواء. ويرتبط هذا أيضا بالجهود الرامية إلى استكشاف سبل لتلبية الاحتياجات الإنسانية التي تلوح في الأفق على نحو أفضل وبطريقة استباقية. ومن شأن زيادة الاستثمار في الإنذار المبكر والتمويل القائم على التنبؤ أن يمكّن من اتخاذ إجراءات إنسانية في وقت مبكر قبل أن تقع الكوارث أو يتصاعد العنف. وسنواصل، بناء على ذلك، إيلاء اهتمام رئيسي لفعالية المعونة وكفاءتها. وتشكل عمليات تقييم الاحتياجات المشتركة واستخدام البيانات والرقمنة عوامل تمكينية أساسية لترجمة الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة، والأهم من ذلك، لمساعدتنا على الوفاء بمهمتنا الرئيسية المتمثلة في تقديم مساعدة أفضل للمحتاجين.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جديد التزامهم المستمر بوضع الناس في صلب عملهم الإنساني. وتتأثر النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب بالكوارث والنزاعات. ويجب أن تأخذ العمليات الإنسانية احتياجاتهم وقدراتهم في الحسبان، فضلا عن المنظور الجنساني ومنظور التنوع، وأن تشركهم طوال دورة الاستجابة. ويشمل هذا تقديم المساعدة للنساء والفتيات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ويواصل الاتحاد الأوروبي كذلك دعم الجهود الجارية المتصلة بمنع الاعتداء والاستغلال الجنسيين، فضلا عن كفالة أن تصبح الصحة العقلية والدعم النفسي جزءا لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية.

إن المعونة الإنسانية لا يمكن أن تكون حلا للنزاع. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على العمل على إيجاد حلول سياسية لوضع حد للنزاعات. وعلى نفس المنوال، يمكن لتفعيل الصلة بين الشؤون الإنسانية والتنمية، مع مراعاة بُعد السلام كذلك، مع الاحترام الكامل لولايات الجهات الفاعلة المختلفة، أن يساعد على التخفيف من أوجه الضعف والحد من الاحتياجات في الأجل الأطول.

والتحديات التي تواجه المجتمع الإنساني اليوم هائلة. ويتعين علينا في الجمعية العامة أن نسهم في عمله من خلال مشاريع القرارات المعروضة علينا لاعتمادها اليوم ومن خلال الحفاظ على توافق الآراء الدولي بشأن أطر الأمم المتحدة المعيارية للعمل الإنساني. ونحن نفعل ذلك بإعادة تأكيد الحاجة إلى ضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة من خلال مشروع القرار المقدم باسم الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (A/74/L.32) وبالتصدي على نحو أفضل لعواقب الكوارث الطبيعية من خلال مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين ويسره المغرب باقتدار (A/74/L.31) وبإعادة تأكيد الإطار المتفق عليه للعمل الإنساني في القرار اللاحق للقرار ١٨٢/٤٦، الذي قدمته إحدى دولنا الأعضاء، السويد، (A/74/L.34).

ويظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجتمعة أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم. وسنظل ملتزمين خلال عام ٢٠٢٠ ونعول على بقية المجتمع الدولي للانضمام إلينا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة أوكسانا كولیادا، وزيرة شؤون المحاربين القدامى والأراضي المحتلة مؤقتا والمشردين داخليا في أوكرانيا.

السيدة كولیادا (أوكرانيا) (تكلمت بالأوكرانية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي، ويود أن يدلي ببيان بصفته الوطنية.

أوكرانيا بلد أوروبي قوي لديه اقتصاد متقدم النمو ومعايير اجتماعية عالية نسبيا. وعلى مدى ما يقرب من ٧٠ عاما، لم يشهد بلدنا أهوال الحرب.

إن بيسكي مستوطنة تحظى بالاحترام بالقرب من دونيتسك، لديها بنية تحتية متطورة في مجالات النقل والتعليم والرعاية الصحية. والأسر الست التي تعيش هناك حاليا ليس لديها القدرة أو الموارد المالية للهرب من عمليات إطلاق النار اليومية. هذا ما تبدو عليه بيسكي اليوم. وهذه صورة لأطفال من الأرض المحتلة. يسلك ١٠ أطفال من قرية ستاروماريفكا، بشكل يومي، طريقا مزروعا بالألغام طوله أربعة كيلومترات ويعبرون جسرا نصف مدمر للذهاب إلى المدرسة في قرية غرانيتني التي تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية. هذا المسار معروف جدا لدرجة أن خرائط غوغل تشير إليه باعتباره الطريق الأهم.

وعلى مدى ٢ ٠٧٥ يوما، يعاني بلدي من العدوان المسلح من جانب الاتحاد الروسي. وقد لقي أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص حتفهم، منهم ٣ ٣٤٥ مدنيا، من بينهم ١٧٢ طفلا. ومن بين القتلى، هناك أيضا ٢٩٨ مواطنا أجنبيا، كانوا على متن طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها رقم MH-17، التي أسقطت بقذيفة مدفعية روسية مضادة للطائرات من طراز بوك. ويعيش أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل أوكراني بالقرب من خط التماس، حيث التدريب على إزالة الألغام أمر مهم. وقد قُتل سبعة أطفال وجُرح ٢٩ آخرون بسبب الألغام منذ عام ٢٠١٤. واضطر نحو ١,٤ مليون شخص إلى مغادرة ديارهم، ويعيش أكثر من ٥ ملايين شخص – ١٣ في المائة من سكان أوكرانيا – في الأراضي المحتلة مؤقتا، حيث تنتهك حقوق الإنسان والحريات.

وبسبب احتلال شبه جزيرة القرم والمناطق المنفصلة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، فقدت أوكرانيا أكثر من ٧ في المائة من أراضيها، وهي مساحة تزيد على مساحة بلدان مثل سويسرا أو هولندا أو إستونيا. ويعاني السكان المدنيون في إقليم القرم المحتل من الاعتقال والملاحقة القضائية بسبب معتقداتهم السياسية أو أصلهم العرقي أو دينهم. المدارس الأوكرانية مغلقة. ويجري تدمير الهوية الأوكرانية وهوية تتار القرم. إن المؤسسات العلمية التابعة للسلطة القائمة بالاحتلال، الاتحاد الروسي، تدمر التراث الثقافي لأوكرانيا. وقبل شهر بالضبط، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت محكمة التحكيم في كالوغا القرار النهائي بطرد أبرشية القرم للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية من كاتدرائية المعادلين للرسل فولوديمير وأولغا في سيمفيروبول. وفي الوقت نفسه، تقرر أيضا هدم الكنيسة التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في يفباتوريا.

وقد سُجن أكثر من ١٠٠ مواطن أوكراني لأسباب من الواضح أنها سياسية. وخلال عام ٢٠١٤ وحده، نُقل أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مواطن روسي إلى شبه جزيرة القرم. ويجري العمل على العسكرة التامة لشبه جزيرة القرم.

إننا نحاول توحيد بلدنا. والهدف الرئيسي هو إعادة إدماج العقول الأوكرانية؛ ولن تتم استعادة الأراضي إلا عندما يحدث ذلك. وموحو اهتمامنا هو الشعب الأوكراني ومشاكله واحتياجاته.

ونشكر كل من يساعدنا في هذا الوقت العصيب الذي يمر به بلدنا. وتعمل ٥٠ وكالة إنسانية دولية على جانبي خط التماس. وعلى مدى خمس سنوات، قدم شركاؤنا مساعدات بلغ مجموعها ٥٤٠ مليون دولار. وقد استفاد من هذه المساعدات أكثر من ٣,٥ مليون مواطن أوكراني عانوا من جراء الحرب.

وبفضل تعاوننا مع الشركاء الدوليين، فإننا نستطيع حاليا تلبية أهم احتياجات هؤلاء الناس. واليوم، حان الوقت للانتقال بشكل تدريجي لكن حاسم من مبادئ الاستجابة الإنسانية العاجلة إلى البرمجة الإنمائية الفعالة. وتتمثل مهامنا فيما يلي:

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نبسط قدر الإمكان إمكانية حصول سكان الأراضي المحتلة مؤقتا على الخدمات الإدارية العامة الأساسية والخدمات التعليمية وخدمات الرعاية الصحية. وقد قمنا مؤخرا بتبسيط إجراءات عبور خط التماس إلى حد كبير، وبالتالي حل مجموعة من المشاكل الهامة لمواطنينا المجبرين على العيش في الأراضي المحتلة.

ثانيا، إننا نسعى إلى وضع برنامج كفؤ جديد للاستثمار في تنمية المنطقة، مع التركيز على مشاريع الهياكل الأساسية، التي قد تؤدي مع مرور الوقت إلى تغيير في الحالة الاقتصادية في المنطقة.

ثالثا، إننا نكثف الجهود لوضع سياسة إعلامية فعالة لأن روسيا بدأت عدوانها علينا في مجال الإعلام. الحرب المختلطة هي واقع اليوم. وأود أن أنصح شركاءنا الأجانب باستخلاص الدروس من الحالة في أوكرانيا.

رابعا، نقوم بأعمال الرصد في الأراضي المحتلة مؤقتا على أوسع نطاق ممكن، مع تركيز اهتمام خاص على شبه جزيرة القرم. وهدفنا هو تسجيل جميع انتهاكات حقوق الإنسان والحالات التي تتعرض فيها مصالح بلدنا للهجوم حتى نتمكن من الاستجابة السريعة ووضع آليات فعالة للاستجابة.

خامسا، وضعنا وبدأنا في تنفيذ برامج شاملة للتعويض عن المساكن المدمرة.

وأخيرا، اعتمدت حكومة أوكرانيا، وبرلمانها، مجموعة من الأنظمة الرامية إلى حماية حقوق أسرى الحرب، والمدنيين المحتجزين بصورة غير قانونية، وضحايا الاضطهاد السياسي في الأراضي المحتلة مؤقتا.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الذين يساعدون أوكرانيا، بدءا من الوكالات الحكومية الكبيرة إلى أصغر البعثات الإنسانية. نحن نقدر الدعم الدولي لأوكرانيا، سواء في مكافحة المعتدي أو في التعامل مع آثار الحرب. ومهمتنا المشتركة هي ضمان ألا يضطر أطفال أوكرانيا والعالم بأسره أبدا إلى عيش تجربة واقع الحرب أو أن يضطروا إلى دراسة الأنواع المختلفة من الألغام، ولكن بدلا من ذلك أن يتاح لهم العيش سعداء وأن يتمتعوا بالحياة. وأشكر الأعضاء على مساعدتهم وتفهمهم واهتمامهم.

السيد الفصام (الكويت): يسر الوفد الكويتي المشاركة في هذه المناقشة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة. إن دولة الكويت، بقيادة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي يقود العمل الإنساني، تؤمن إيمانا راسخا بضرورة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أكثر الفئات ضعفا واحتياجا في جميع أنحاء العالم. ويعود هذا الاعتقاد الثابت إلى تأسيس بلدي، الذي يضطلع بأعمال خيرية جعلته مشهورا بالدبلوماسية الإنسانية التي أصبحت عنصرا محوريا في سياستنا الخارجية.

ونظرا لتزايد الأزمات والنزاعات الإنسانية، ما يؤدي إلى تدفقات كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية وخيمة، تتعاون دولة الكويت مع جميع أعضاء الأمم المتحدة والشركاء الدوليين في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية وتنسيق العمل الإنساني. وإذ تكرر نداءات الجمعية العامة الواردة في القرارات ذات الصلة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، تؤكد دولة الكويت مرة أخرى الحاجة الهامة إلى تعزيز وتنسيق المساعدة

الإنسانية والمساعدة المنقذة للحياة والإغاثة في حالات الطوارئ في مناطق الكوارث.

وتواصل دولة الكويت الوفاء بمسؤولياتها الإقليمية والدولية كمركز للمساعدة الإنسانية من خلال دعم مختلف القضايا الإنسانية الدولية وتقديم المساعدة والاستجابة للأزمات والكوارث.

عكفت دولة الكويت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية، كمركز للعمل الإنساني، بمواصلة تقديمها الدعم لمختلف القضايا الإنسانية العالمية، ومواكبة الأحداث والأزمات والكوارث، حيث بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها دولة الكويت ضعف النسبة المئوية المتفق عليها دوليا، تعزيزا لنهجها الإنساني والإنمائي المعروف على المستويين الرسمي والشعبي، بالمضي لتحقيق رسالتها الإنسانية السامية التي تعكس قيم ومبادئ الشعب الكويتي الأصيلة، فضلا عن قيامها منذ عام ٢٠٠٨ بتخصيص ما نسبته ١٠ في المائة من إجمالي مساعداتها للبلدان المنكوبة عبر الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

لقد أطلع وفد بلادي على تقارير الأمين العام في إطار هذا البند. ونشاطره القلق من اِضْطِرَار الملايين من الناس إلى الفرار من منازلهم وفقدانهم سبل العيش وتعرضهم للجوع والمرض، حيث شُرِد الملايين بسبب النزاعات والعنف والاضطهاد في جميع أنحاء العالم. ولنا في سورية واليمن وميانمار وبنغلاديش وأفغانستان أمثلة حية على أثر تلك النزاعات والأزمات والعنف.

وتجسيدا لتعاوننا التام في تنمية الروابط إنسانية فيما بين جميع الدول في مجال الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية، أعلنت دولة الكويت عن مساهماتها المالية الطوعية إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة بمليون دولار. كما تقدمت بمساهماتها الطوعية للعام المقبل أيضا بمليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومليوني دولار إضافيين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) .

ختاما، لا بد لنا أن نشيد بالدور الحيوي الذي تضطلع به منظمات وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة وشركاؤها في دعم وتنسيق المساعدات الإنسانية والغوثية حول العالم. كما أننا نثمن عاليا الدور المهم لموظفي الأمم المتحدة وجميع العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، فهم الجنود الذين يبذلون جهوداً حثيثةً في تنفيذ أنشطتهم الإنسانية، ولهم مناكل الشكر والتقدير.

السيدة حرقوص (الإمارات العربية المتحدة): يسرني أن أشارك في هذه المناقشة الهامة حول تعزيزالمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة. وأود أن أشكر الأمين العام على تقاريره ذات الصلة.

تؤيد دولة الإمارات البيان الذي أدلت به دولة فلسطين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ونود أن ندلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية، الذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية.

أولا، تؤكد بلادي على أهمية إحراز المزيد من التقدم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الإنسانية للأمم المتحدة. ويُعد إدخال مؤشر العمر والمساواة بين الجنسين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خطوةً جديرة بالترحيب. وبالمثل، نعتقد أنه حان الوقت لإجراء محادثات جديدة بشأن اعتماد مؤشر للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانيا، ترحب بلادي بإضافة الأمم المتحدة التمويلَ الاستباقي والتمويل القائم على التنبؤ من ضمن مجموعة أدوات التمويل التابعة للمنظمة. ولا بد من تعميمها على الصناديق القائمة وذلك لقدرتها على المساعدة في اتخاذ الإجراءات المسبقة والقيام بالتدخل المبكر، وإنقاذ الأرواح وتوفير التكاليف.

ثالثا، لا بد أن يكون هناك تنسيقٌ أفضل بين المجالات الإنسانية والتنمية والأمن في الأمم المتحدة. وفي كثير من الحالات، فإن ما يُطلق عليه تقليديا قضايا التنمية هي في الواقع قضايا إنسانية. لذلك نأمل في رؤية زيادة في استخدام تحليل المخاطر الإنسانية والأمنية في صرف أموال الصناديق التنموية مما سيساعد المنسقين المقيمين على تنظيم العمل في مواجهة هذه التهديدات.

وفي الختام، نؤكد مجددا دعمنا لصناديق التمويل الجماعي والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، على وجه الخصوص، فهي أدوات أساسية لدعم المبادئ الإنسانية. ونشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة على العمل معا لتوجيه المانحين إلى هذه الآليات التمويلية.

السيدة ميلفالد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن المشهد الإنساني يتغير باستمرار؛ إذ تخلق النزاعات المسلحة وتغير المناخ والفقر المستديم أزماتٍ معقدةً تمتد لفترة أطول وتؤثر على عدد متزايد من الناس. وتكثف النرويج جهودها الرامية إلى مواجهة أكبر التحديات الإنسانية في عصرنا. اسمحوا لي أن أشدد على أربع نقاط ذات أهمية بالغة.

أولاً، تعطي النرويج الأولوية للاستجابة لأزمة الحماية التي تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية في سورية واليمن وجنوب السودان والعديد من البلدان الأخرى المتضررة من النزاع. ثانيا، تشارك النرويج في العمل المضطلع به لوقف الدوامة التي تحول الأزمات المعقدة التي طال أمدها إلى الأمر الطبيعي الجديد في عدة مناطق. ويلزم بذل جهد حثيث للحيلولة دون تخلف الناس في هذه الحالات عن الركب إذ نسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتعليم هو عنصر مهم. ثالثا، يجب أن نضاعف جهودنا للتصدي للتشريد القسري والحد منه.

إن حجم العنف الجنسي والعنف الجنساني في الأزمات الإنسانية والنزاعات أمرٌ غير مقبول. وفي كثير من النزاعات، يعتبر العنف الجنسي أسلوبا من أساليب الحرب، وهو مشكلة واسعة الانتشار في الأزمات الإنسانية. واستضافت النرويج في أيار/مايو بالتعاون مع العراق والصومال والإمارات العربية المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مؤتمراً دولياً تحت شعار ”إنهاء العنف الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس في الأزمات الإنسانية“. وتعهدت الدول بتوفير أكثر من ٣٦٣ مليون دولار لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له في عام ٢٠١٩ وبعده. والنرويج، من جانبها، ستفي بتعهدنا المتمثل في تقديم ١١٥ مليون دولار على مدى فترة ثلاث سنوات.

لا بد من الاعتراف بالنساء والفتيات كعناصر لإحداث التغيير في جميع مراحل الاستجابة للأزمات. ولذلك، فإننا نأسف لأنه يجري الطعن في الصيغة المتفق عليها بشأن الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. وحصول الجميع على التعليم والصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم والرعاية هو أمر منقذٌ للحياة. وهذه حقيقة غير قابلة للجدل.

إن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام هي واحدة من أنجح معاهدات نزع السلاح التي أبرمت في الآونة الأخيرة. وفي اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، اعتمدت خطة عمل أوسلو، وستكون بمثابة نقطة مرجعية لتنفيذ جميع جوانب اتفاقية حظر الألغام خلال السنوات الخمس المقبلة. ولا تزال رؤيتنا تتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥، ونرى أن خطة عمل أوسلو ستعطي دفعة قوية لإحراز التقدم نحو تحقيق هذا الهدف. ويتولى السودان الآن رئاسة اتفاقية حظر الألغام. وتؤكد النرويج للسودان دعمنا الكامل إذ يقوم بهذا الدور.

ازداد عدد الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب النزاع المسلح زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وترحب النرويج بالفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي الذي

أنشأه الأمين العام في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة الاهتمام العالمي باتخاذ إجراءات بشأن المشردين داخليا والتحفيز على ذلك، ونرى أن ربط مسألة الأشخاص المشردين داخليا على نحو أوثق بجدول أعمال التنمية المستدامة، وتحديدا بالطموح المتمثل بعدم ترك أي أحد خلف الركب، سيوفر وسيلةً مهمة للمضي قُدُما.

ومن أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم، نحتاج إلى التركيز على الأشخاص الأكثر تخلفا عن الركب. ويسر النرويج أن ترى التعليم يحتل مكانة بارزة في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ويسرنا أيضا أن نرى إدماج المزيد من البلدان للاجئين في نظمها التعليمية الوطنية. وتدعو النرويج إلى زيادة حماية التعليم بواسطة إعلان المدارس الآمنة الذي أيده ١٠١ بلد. ونحث جميع البلدان على تأييد الإعلان وتنفيذه لأجل التصدي لمسألة الهجمات المسلحة على المدارس بوصفها مسألة ملحّة.

وأخيرا، ستواجه المنظومة الإنسانية تحديات هائلة في السنوات المقبلة في سياق الأزمات المتفاقمة الطويلة الأمد علاوة على محدودية التمويل. ونحن في النرويج عازمون على العمل معا لمواجهة هذه التحديات.

السيدة محمد ديدي (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الوافي المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وكما أشار التقرير، فلا تزال الأزمات الإنسانية تؤثر على عدد أكبر من الأشخاص أكثر من ذي قبل ما يجبر الملايين على حياة الفقر وعدم المساواة والمعاناة من سوء التغذية والمرض. وفي عام ٢٠١٨ حققت الاستجابة الإنسانية رقما قياسيا بالوصول إلى ٩٨ مليون شخص. ونشهد في كل عام اتجاها مثيرا للقلق بتزايد عدد الأشخاص الذين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة، ما تطلب تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث.

وتتسم العوامل التي تسبب المآسي الإنسانية والنزاعات والكوارث الطبيعية بتعدد أبعادها. ولا يزال التصدي لانعدام الأمن الغذائي مطلبا إنسانيا رئيسيا، وأدى تزايد تغير المناخ وحدّة الظواهر الجوية إلى خسائر في الأرواح وإضرار بسبل العيش والتشريد بمختلف الأشكال. وأسفر الفشل في حماية المدنيين المحاصرين في النزاعات والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عن معاناة هائلة. ويتسبب الحرمان المتعمد من إيصال المساعدات الإنسانية والعوائق الصارمة أمام إيصالها في معاناة الملايين من الجوع والضنك. وتقتضي هذه الحقائق تقديم المساعدة على نطاق واسع لملايين الأشخاص بغية التخفيف من معاناتهم وعودتهم إلى التمتع بالحياة الكريمة.

وتعرب ملديف عن تضامنها التام مع زملائنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تكبد بعضها خسائر فادحة عقب الأعاصير الأخيرة، ولا سيما إعصار دوريان، الذي يشار إليه الآن باعتباره مأساة الأجيال بالنسبة لجزر البهاما. وبالرغم من التقدم الذي أحرزناه في توقع الكوارث والتصدي لها فلا نزال عاجزين عن التكيف مع الكوارث أو الصدمات والتعافي منها دون الإضرار بآفاقنا الإنمائية في الأجل الطويل وهو ما ينطبق على وجه الخصوص على الجزر الصغيرة النامية مثل ملديف. ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة لتهديدات متعددة الأبعاد وتجلعنا العديد من خصائصنا عرضة لعواقب الكوارث الطبيعية على وجه الخصوص.

وما تزال ملديف، بوصفها إحدى أكثر الدول الجزرية انخفاضا في العالم، تكافح تحديات تغير المناخ والكوارث الطبيعية. واستغرقت عملية إعادة البناء ما يزيد على خمس سنوات بعد كارثة تسونامي التي دمرت بلدنا في عام ٢٠٠٤. وساعدت تلك العملية في نقل الأشخاص من جزيرتين دمرتا تدميرا كاملا. وما زلنا نواجه تحديات يومية ناشئة عن تغير نمط الفيضانات

الموسمية والتدهور البيئي وابيضاض المرجان بسبب تغير المناخ. وتعني إعادة البناء بالنسبة لنا أنه يجب علينا تحويل أموالنا المخصصة للتنمية إلى جهود إنقاذ بيئتنا ومحيطاتنا.

وفي عام ٢٠٠٤ أنشئ المركز الوطني لإدارة الكوارث وأنيط به اتخاذ تدابير استباقية وحسنة التوقيت لمنع الكوارث أو الحد منها، فضلا عن تنسيق تدابير الإغاثة. ووُسِّع نطاق ولاية المركز ثم أعيدت تسميته بالهيئة الوطنية لإدارة الكوارث في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأنشأ الرئيس إبراهيم محمد صليح تلك الهيئة على النحو المنصوص عليه في قانون إدارة الكوارث في ملديف بوصفها السلطة التنسيقية الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.

وتولي حكومة ملديف أيضا أهمية قصوى لتعزيز تدابير التكيف وبناء الهياكل الأساسية قادرة على التكيف مع تغير المناخ لمعالجة أوجه الضعف الحالية والمستقبلية. وإذ نستعرض اعتمادنا على الوقود المستورد والاستثمار في الطاقة المتجددة والمياه المأمونة والصرف الصحي وتزويد الشباب بالمهارات والدعم للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين آليات الحوكمة في بلدنا حتى تكون مبتكرة ومتسقة مع تقدمنا التكنولوجي، فإن ذلك كله يعتبر أولويات رئيسية لملديف في جهودها الرامية إلى تحسين أمن الطاقة.

وتعتبر ملديف عضوا مؤسسا للتحالف من أجل الهياكل الأساسية القادرة على مواجهة الكوارث، وهو منبر لإيجاد حلول مشتركة وبناء هياكل أساسية قادرة على الصمود بوصفها جزءا من الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث. وتلتزم حكومة ملديف التزاما كاملا بالمساهمة البناءة والمشاركة الفعالة في التحالف من أجل الهياكل الأساسية القادرة على مواجهة الكوارث وبناء هياكل أساسية قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

و يمكننا من خلال التعاون تحقيق نتائج فعالة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، فضلا عن بلوغ أهدافنا. وبهذه الروح، تكرر ملديف دعوتها لشركائها والمجتمع الدولي للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وإطار سينداي للحد من أخطار الكوارث وبرنامج عمل أديس أبابا ومسار العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية ”مسار ساموا“ والتحالف من أجل الهياكل الأساسية القادرة على مواجهة الكوارث، وغيرها من الخطط والأطر الأخرى ذات الصلة.

وينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تعزز نُهُج المشاركة المجتمعية وتمولها حتى تحصل المجتمعات المحلية على المعلومات في الوقت المناسب ويتسنى لها الوصول إلى آليات التعليقات. وينبغي أيضا ضمان التمويل لأجل تحقيق النتائج الجماعية ودعم التعاون الإنساني والإنمائيين بواسطة التحليل والتخطيط المشتركين وزيادة التمويل الإنساني المتعدد السنوات.

وتدعو ملديف المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى العمل معا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فلنتخذ الإجراءات اللازمة الآن ونعمل على تدريب أفراد مجتمعاتنا على الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها وتعبئة المتطوعين لتبادل رسائل التأهب وخدمة المجتمعات المحلية من خلال أنشطة الحد من المخاطر ذات الصلة.

ولنلتزم بزيادة تقديم الإغاثة في حالات الكوارث وتنسيق المساعدة الإنسانية لأجل تعزيز تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وعدم السماح بتخلف أحد خلف الركب.

السيدة كوجيجيت غربا (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا تزال النزاعات المسلحة والعنف والاضطهاد والكوارث الطبيعية والمجاعة تدفع عددا قياسيا من الناس إلى مغادرة ديارهم. وأصبح لدينا عدد أكبر من المشردين في جميع أنحاء

العالم أكثر من ذي قبل، وما تزال الاحتياجات الإنسانية تزداد بوتيرة أسرع بكثير. وتشمل المعاناة التي يشهده الأشخاص المحاصرون في مختلف حالات الطوارئ المعقدة كذلك موظفي المساعدة الإنسانية الذين يبذلون قصارى جهدهم لتقديم الإغاثة للمحتاجين. ويرسم الاستعراض الإنساني العالمي لعام ٢٠٢٠ صورة قاتمة أخرى للمشهد الإنساني. ففي كل يوم، يبلغ متوسط عدد الأشخاص المشردين نحو ٠٠٠ ٣٧ بسبب النزاعات أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٨ أدت هذه العوامل المحركة إلى تشريد ١٣,٦ مليون شخص وتسببت الكوارث الطبيعية في نزوح ١٧,٢ مليون شخص آخرين.

ومن جانب استمر عدد اللاجئين في الازدياد، حيث بلغ ٢٥,٩ مليون لاجئ في بداية عام ٢٠١٩. وازداد عدد اللاجئين في تركيا بنسبة ٥,٨ في المائة. وعليه، تستضيف تركيا وحدها الآن ١٨ في المائة من مجموع اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

وفي اليمن، ما زلنا نشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وندين أولئك المسؤولين عن أكبر كارثة إنسانية من صنع الإنسان في التاريخ. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بواحدة من أكبر العمليات الإنسانية في البلد من أجل الحد من المعاناة. كما أن الوكالات التركية ما برحت توجه المساعدات الإنسانية في اليمن لاستكمال جهود المكتب.

تدخل المأساة الإنسانية في سورية قريبا عامها التاسع، حيث يحتاج أكثر من ١٣ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، وهناك ٦,٦ مليون نازح و ٥,٦ مليون لاجئ في المنطقة. ونحن نوفر المأوى ونلبي الاحتياجات لأكثر من ٣,٦ مليون سوري لجؤوا إلى تركيا. وإذ نستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم، فإننا نبذل قصارى جهدنا لتحسين حياتهم ونضمن كل شهر المرور الآمن للمساعدات الإنسانية التي تعتبر شريان الحياة بالنسبة لملايين السوريين من خلال آلية الأمم المتحدة للعمليات العابرة للحدود.

وتواصل الوكالات الإنسانية والإنمائية التركية أيضا عملها وتشارك في عمليات المعونة التي تجري في الصومال والسودان وكوكس بازار وغيرها من المناطق التي دمرتها النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وتلتزم تركيا بمواصلة أداء دورها بوصفها أحد كبار المانحين، حيث ساهمت في عام ٢٠١٨ بمساعدات إنسانية تبلغ قيمتها ٨,٤ بليون دولار.

كما نود أن نشيد بالجهود التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في عملها المنقذ للحياة، وكذلك بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي لا يزال دوره المتمثل في ضمان التنسيق الفعال لإيصال المساعدات الإنسانية ضروريا.

وبوصفنا دولا أعضاء، يتعين علينا زيادة توافر الموارد المالية من خلال الأفكار الخلّاقة بغية مساعدة الأمم المتحدة في عملها الإنساني. وتحظى التعبئة السريعة للموارد بمعرفة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القُطرية المشتركة وأثرها على أرض الواقع باهتمام كبير. ويمكن أن يكون التمويل الإنساني المبتكر والمرن موضوعا هاما للمناقشة في الأشهر المقبلة.

كما أن الشراكات الفعالة ذات أهمية حاسمة للمساعدة في تخفيف آثار الضغوط غير المسبوقة التي تعاني منها منظومة العمل الإنساني الدولية. والالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي، من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، تتيح جميعها فرصا كبيرة للأمم المتحدة والدول الأعضاء وغيرهم من المعنيين لتعزيز قدراتهم على الاستجابة.

في الختام، أود أن أشدد على أنه ينبغي ألا ننسى أبدا أن أية مشكلة إنسانية ليست محلية. فلجميع الأزمات تداعيات عالمية. وتقف تركيا على أهبة الاستعداد للمناقشة ولإيجاد حلول عملية للتحديات التي تؤثر علينا جميعا.

السيد الكواري (قطر): نعرب بداية عن شكرنا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة على تخصيص هذه الجلسة لمناقشة موضوع تعزيز المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

تثمن دولة قطر عاليا الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي لمواجهة تفاقم الأزمات الإنسانية والنزاعات وتواتر الكوارث، ونشيد بالأثر الفاعل لخطط الاستجابة الإنسانية والمساعدات الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة، خاصة في ظل الأزمات الإنسانية المتواترة والنزاعات وتغير المناخ.

تُعد دولة قطر من الدول السبّاقة في تقديم المساعدات الإنمائية والإغاثية. فعلى سبيل المثال، وخلال عام ٢٠١٨ فقط، موّل صندوق قطر للتنمية مشاريع في قطاعات التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي وتوفير فرص العمل في أكثر من ٧٠ دولة حول العالم، بلغت تكلفتها ٥٨٥ مليون دولار. ومن دواعي سرورنا أن دولة قطر أتت في المرتبة الأولى عربيا والحادية عشرة عالميا كأحد أكبر المساهمين في الصناديق القُطرية المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٧.

تشكل الشراكة والتعاون الدولي لمواجهة التحديات المشتركة ركنا أساسيا في سياسة دولة قطر. واستشعارا من دولة قطر بمسؤوليتها والتزاماتها وترجمة لمبدأ الشراكة الإنسانية، أعلنت دولة قطر خلال العام الماضي، ٢٠١٨، عن دعم متعدد السنوات وغير مخصص للموارد الأساسية لمنظمات الأمم المتحدة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار. وتعهدت دولة قطر في عام ٢٠١٧ بمبلغ ٤٠ مليون دولار متعدد السنوات وغير مخصص للموارد الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تُسدد الدفعة الأخيرة منها في عام ٢٠٢٠. والتزاما من دولة قطر ببذل الجهود الفاعلة للمساعدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وإدراكا منّا للدور المحوري والمشهود له للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في الاستجابة لأشد الاحتياجات إلحاحا، قدمت بلادي ما يفوق ١٥ مليون دولار للصندوق في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٩، بما في ذلك التعهد المتعدد السنوات للصندوق بمبلغ ٥ ملايين دولار لخمس سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

يشكل تغير المناخ والأضرار الناتجة عنه عاملا مضافا يقوض الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. وانطلاقا من إدراك دولة قطر للحاجة الماسة للعمل المتضافر المتعدد الأطراف في هذا المجال، والحرص على القيام بدورنا كشريك فاعل مع المجتمع الدولي، أعلن حضرة صاحب السمو، أمير دولة قطر، خلال مؤتمر قمة العمل المناخي الذي انعقد في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، عن مساهمة دولة قطر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نموا للتعامل مع تغير المناخ، خاصة وأن هذه الدول هي التي تتحمل العبء الأكبر من تداعيات تغير المناخ.

وتماشيا مع سياسة دولة قطر لتخفيف آثار الأزمات الإنسانية، فقد حرصت على تقديم الدعم الإنساني والتنموي إلى الشعب الفلسطيني. وقد حققت المنح القطَرية آثارا ملموسة في معالجة الاحتياجات العاجلة والطويلة الأمد. وفي هذا الخصوص، تعهدت دولة قطر هذا العام بتقديم دعم بمبلغ ١٨٠ مليون دولار للإغاثة الإنسانية العاجلة لدعم المشاريع التي تشرف على إدارتها الأمم المتحدة وتأمين إمدادات الكهرباء. وقد تجاوزت مساهمات دولة قطر خلال السنوات الثماني الماضية عبر صندوق قطر للتنمية ولجنة إعمار غزة بليون دولار، علاوة على المساهمات التي قدمتها مؤسسات المجتمع المدني. ولقد أشار تقرير الأمين العام (A/74/89)، المعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“، إلى ما قدمته دولة قطر والجهات المانحة الأخرى من دعم مالي حاسم لتلبية احتياجات السكان الأكثر إلحاحا.

ختاما، ستواصل دولة قطر التزامها بمبدأ التعاون والشراكة والنزاهة والحياد لمواجهة التحديات المشتركة. وضمن هذه الثوابت، لن نألو جهدا لمواصلة القيام بدورنا الفاعل في تقديم المساعدات التنموية والإغاثية ودعم وكالات الأمم المتحدة والتعاون معها في جهودها الإنسانية.

السيد فافر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): لا تفتأ الاحتياجات الإنسانية تتزايد كل عام. ويتزايد عدد الأشخاص الذين هم في حالات نزوح قسري، سواء للفرار من النزاعات أو من الكوارث الطبيعية. ويتعرض كل من السكان المدنيين وعمال المساعدة الإنسانية بانتظام للهجمات. وتزداد صعوبة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان. ونتيجة لذلك، يجب على المجتمع الدولي تنفيذ استجابة فعالة وموحدة تستند إلى مبادئ وقيم الإنسانية، التي تمثلها مشاريع القرارات التي نناقشها اليوم.

وتسعى سويسرا جاهدة، في هذا السياق وإخلاصا منها لتقاليدها، إلى تعزيز ثقافة التفاوض التي تحبّذ الحلول الوسط وتوافقات الآراء الأكثر طموحا قدر الإمكان من أجل الاستجابة على أفضل وجه للسكان المحتاجين. تؤيد سويسرا نهج السويد، التي هي ميسر مشروع القرار الإنساني الشامل لهذا العام (A/74/L.34)، والذي يتألف من عقد محادثات تفاعلية حول مواضيع مختلفة بدلاً من المفاوضات التقليدية. بعد المفاوضات المكثفة الأخيرة بشأن القضايا الإنسانية، نعتقد أن هذا نهج مبتكر سيمكننا من قضاء وقت في التفكير المشترك والشامل. وسيسمح لنا ذلك، على وجه الخصوص، بمعالجة واستكشاف بعض الموضوعات الإنسانية في إطار مناقشات أوسع نطاقا.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كوتشييت غربا (تركيا).

وفي هذا الصدد، تهتم سويسرا على نحو خاص بالمواضيع الشاملة لحماية المدنيين، واحترام القانون الإنساني الدولي، والقضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتأثير الصراعات في السياقات الحضرية، والمياه والصرف الصحي، والصلة بين المساعدات الإنسانية والتنمية، والعمليات الإنسانية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ودور البيانات في المجال الإنساني. فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، أشدد على أن سويسرا ستستضيف منتدى الأمم المتحدة العالمي الثالث للبيانات في تشرين الأول/أكتوبر من العام المقبل في برن.

في الختام، أود التأكيد على ثلاث نقاط أساسية.

أولا، وعلى أساس القرار ١٨٢/٤٦، نكرر التأكيد على ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

ثانياً، القانون الإنساني الدولي هو الإطار القانوني المقبول عالمياً لحماية ضحايا الصراعات المسلحة وتقديم المساعدة الإنسانية. من الأهمية بمكان احترام جميع أطراف الصراعات المسلحة لهذا الإطار القانوني. ولذلك يجب مقاضاة من ينتهكون القانون الإنساني الدولي. يجب ضمان الوصول إلى المحتاجين، ويجب أن نعزز حمايتنا لمن يخاطرون بحياتهم لرعاية الجرحى والمرضى. وبالتالي فمن واجبنا تعزيز حماية جميع ضحايا الصراعات المسلحة والبعثات الطبية، وفقاً لاتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين.

ثالثا، إن ظاهرة التشريد القسري نتيجة للصراعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية أو تغير المناخ تتطلب تنسيقا وثيقا لمختلف الصكوك التي تنظم المعونة الإنسانية والتنمية، بل وأيضا الصكوك التي تعزز السلام وحقوق الإنسان. على الصعيد العالمي، ازداد عدد المشردين داخليا بشكل مطرد في السنوات الأخيرة. وعلى هذا النحو، من الأهمية بمكان أن نولي الاهتمام الكامل لهذه المسألة. لذلك نرحب بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي، والذي سيكون مقر أمانته في جنيف، ونحن مستعدون لدعم عمله قدر المستطاع.

السيد كولينز (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكل السياق العالمي للعمل الإنساني تحديات متزايدة. إن الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية وانعدام الإرادة السياسية لمنع نشوب الصراعات وإنهائها هي التي تفاقم الاحتياجات الإنسانية.

يظل احترام القانون الدولي الإنساني هو الأهم بالنسبة لنيوزيلندا. إننا نشعر بالفزع إزاء الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي في بعض أكثر صراعات العالم دمارا، لا سيما استهداف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

نحن فخورون بمشاركتنا في صياغة قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، لكننا نشعر بقلق بالغ إزاء الاستهداف المستمر للمرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي في الصراعات المسلحة. ولقد أعلنت نيوزيلندا في الأسبوع الماضي التزامها بالاضطلاع بالإبلاغ الطوعي عن القانون الدولي الإنساني، لنكون بذلك مثالاً يُحتذى في اتباع نهج شفاف ومسؤول تجاه التزاماتنا بموجب اتفاقيات جنيف.

لقد شهد هذا العام زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في حالات الحصبة على مستوى العالم، مما أدى إلى العصف بمن هم الأصغر سناً والأضعف. لقد أُزهقت أرواح صغار في منطقتنا بالمحيط الهادئ بسبب الحصبة على الرغم من كونها مرضًا يمكن الوقاية منه تمامًا. تدعو نيوزيلندا إلى زيادة التعاون العالمي في القضاء على الأمراض التي يمكن الوقاية منها وتشجع على زيادة الاستثمار في الوقاية والتأهب. علينا اتخاذ خطوات استباقية لمواجهة انتشار الأمراض في وقت لا يزال فيه الاستئصال في متناول أيدينا.

لا تزال حقوق النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين تتعرض للهجوم. إن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية ليست إضافات اختيارية في العمل الإنساني. إنها حقوق عالمية أساسية، وعلينا جميعًا مسؤولية حمايتها واحترامها. يتطلب العمل الإنساني الفعال الإدماج الحقيقي للفئات الأكثر ضعفًا واستبعادًا، بصفتهم ممثلين وصانعي قرار على حد سواء. إننا نرحب بالإصدار الذي تم مؤخرا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بإدراج الإعاقة في العمل الإنساني ونشيد بالتقدم المحرز في هذا المجال حتى الآن.

إن جهود التوطين المستمرة مشجعة لنا. فهي تجعل السياسة والعمل الإنسانيين أكثر فعالية وتماشياً مع أولويات المجتمع. تدرك نيوزيلندا تحديات الابتكار في سياق تزايد الاحتياجات وانخفاض الموارد. ولهذا السبب يكتسي التكييف وتحسين الكفاءة أهمية بالغة. تدعم نيوزيلندا نُهُج التمويل المبتكرة، والتمويل الاستباقي، والتعاون في الوقت المناسب بين الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي، والملكية المحلية للمبادرات. ولو تم تنفيذ هذه النُهُج بشكل جيد فإننا نرى إمكانية أن تؤدي إلى إيجاد نهج أكثر فعالية واستدامة وملاءمة للعمل الإنساني.

وأخيرا، تغتنم نيوزيلندا هذه الفرصة للإشادة بالجهود الاستثنائية التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني. هؤلاء الناس ينقذون الأرواح ويوفرون الراحة في بيئات عمل معادية ومعقدة وخطيرة. وهم الذين يتحملون عبء جهودنا الإنسانية. علينا جميعًا مسؤولية تجاههم وتجاه من نساعدهم لضمان قيامنا بذلك بطريقة مبدئية وخاضعة للمساءلة.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أُدلي به اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

كما قال آخرون، لقد كانت سنة أخرى بالغة الصعوبة بالنسبة للاستجابة الإنسانية العالمية. إن إصدار تقرير ”اللمحة العامة الإنسانية العالمية: ٢٠٢٠“ في وقت سابق من هذا الشهر قد أبرز أن أكثر من ١٦٧ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ومن الواضح أن مستوى الاحتياجات آخذ في الارتفاع.

لقد ازداد أيضا تعقيد الأزمات التي تحرك الاحتياجات الإنسانية. إن الصراع هو الدافع الأكبر للاحتياجات الإنسانية، وقد رأينا في السنوات الأخيرة أن الصراعات أصبحت مطولة ومجزأة وتتوسع حضريا بشكل أكبر. ورأينا أيضًا عددًا متزايدًا من الكوارث الطبيعية، التي تفاقمت وتضخمت بفعل آثار تغير المناخ، والذي هو ببساطة أكبر تهديد منفرد تواجهه البشرية. فبدون بذل جهود جماعية كافية لمنع المزيد من الاحترار فإن الكوارث التي تتكشف اليوم هي مجرد تحذير مبكر لتلك التي تنتظرنا مع بداية القرن الحادي والعشرين.

أصبحت البيئة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني أكثر صعوبة. وقد رأينا تراجع الاحترام للقانون الإنساني الدولي وإغلاقا لفضاء العمل الإنساني. كان بعض هذا متعمدا، ومدفوعا ممن هم عازمون على استهداف العاملين في المجال الإنساني. ولكن كان هناك أيضًا ضغط غير مقصود على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من خلال أنظمة الجزاءات غير المدروسة أو تدابير مكافحة الإرهاب. عند وضع أنظمة الجزاءات هذه من المهم أن نضع في الاعتبار التزامنا بالحفاظ على الفضاء مفتوحا أمام العمل الإنساني المبدئي.

أمام هذه التحديات الهائلة، أشارك الآخرين في الإشادة اليوم بجميع العاملين في المجال الإنساني. وهم يعملون في بعض أصعب البيئات التي يمكن تخيلها فإنهم يجلبون الأمل ويقدمون المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها. أريد أن أتذكر، بصفة خاصة، أولئك العاملين في المجال الإنساني الذين قدموا التضحية القصوى. ففي عام ٢٠١٨ وحده قُتل عدد مروع من عمال الإغاثة بلغ ١٣١ عاملا.

إن مسؤوليتنا الجماعية هي أن نواجه هذه التحديات. يجب أن نظهر الدعم الكافي لمنظومة العمل الإنساني من أجل السماح لها بتلبية الاحتياجات الهائلة. إن الحد من الاحتياجات الإنسانية هو حجر الزاوية في سياسة أيرلندا الإنمائية، والتي تم إطلاقها في وقت سابق من هذا العام. وتوصي هذه الاستراتيجية أيرلندا بالوصول إلى هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي للإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٣٠.

يجب علينا أيضًا مضاعفة الجهود لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الاحتياجات الإنسانية، وخاصة من خلال مساعدة البلدان في حل الصراعات ومنع نشوبها. إن أيرلندا ملتزمة التزاما صارما بحفظ السلام ولديها سجل يبعث على الفخر في المساهمة المستمرة بحفظة السلام منذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٨. وإذا تم انتخاب أيرلندا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ فسوف نسعى إلى بذل كل ما في وسعنا لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات من أجل المساعدة في منع نشوء الاحتياجات الإنسانية.

أخيرا، يجب أن نهيء بيئة تسمح للأطراف الفاعلة في المجال الإنساني بالعمل ونحافظ عليها. وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف، فإن تراجع احترام القانون الإنساني الدولي أمر يبعث على القلق الشديد. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نضمن احترام القانون الإنساني الدولي في جميع السياقات ونتيح الفرصة للعاملين في المجال الإنساني للوصول وتزويدهم بالدعم الذي يحتاجون إليه لتقديم مساعدة حيوية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وتظل أيرلندا ملتزمة التزاما قويا ببذل كل ما في وسعها لتحقيق هذه الغاية.

السيد فوروموتو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): يواجه العالم زيادة في وتيرة الاحتياجات الإنسانية من حيث توفير التمويل اللازم وعدد الأشخاص المستفيدين. ويقدّر تقرير لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي: ٢٠٢٠، بأنه في عام ٢٠٢٠، سيحتاج حوالي ١٦٨ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وسيصل التمويل المطلوب إلى ٢٨,٨ بليون دولار. وقد أصبحت الأزمات الإنسانية أكثر تعقيدًا وأطول أمدا. وكانت النزاعات

والكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية من بين العوامل الرئيسية للأزمات الإنسانية، وتقترن في العديد من الحالات، لتزيد الحالة الميدانية صعوبة.

وفي ظل هذه الخلفية، ترى اليابان أن هناك حاجة إلى تقديم المساعدة المناسبة من حيث التوقيت. وقررت اليابان في بداية عام ٢٠١٩ تقديم ٩٨ مليون دولار من ميزانيتها التكميلية لأنشطة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية. وأعقب هذا الدعم أشكال أخرى مختلفة من المساعدة. وأُرسل فريق الإغاثة من الكوارث في اليابان إلى موزامبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وساموا، وقد قدمنا إسهامات عينية بالتنسيق مع سبعة بلدان تواجه حالات إنسانية.

وأود اليوم إبراز حالة إنسانية واحدة بوجه خاص. فلا يزال حجم وتعقيد الحالة في سورية مصدر قلق. وتشير التقديرات إلى أن ١١ مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، تفخر اليابان بإعلانها الأسبوع الماضي فقط عن مساهمة قيمتها ١٤ مليون دولار لأربع منظمات من أجل الاستجابة للحالة في شمال شرق سورية، يذهب جزء منها إلى صندوق العمل الإنساني في سورية، مما يجعل اليابان دولة مانحة لهذا الصندوق القطري الموحد لأول مرة.

قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية السابقة لشؤون اللاجئين، ساداكو أوغاتا، في بيان عن الأمن البشري:

> ”أنا قلقة للغاية من الفجوة القائمة حالياً بين التدخل الإنساني أثناء النزاعات، وبداية برامج التنمية الطويلة الأجل. ونحن قلقون بشكل خاص من هذه الفجوة لأن اللاجئين العائدين في الآونة الأخيرة هم من بين أولئك الذين يعانون أكثر من غيرهم من نقص الموارد المتاحة لبناء السلام“.

توفيت السيدة أوغاتا في شهر تشرين الأول/أكتوبر، لكن أفكارها وأفعالها لم يتجاوزها الزمن.

وكما قلت سابقًا، أصبحت الأزمات الإنسانية معقدة بشكل متزايد. ولا يمكن للمنظمات الإنسانية وحدها معالجة مجموعة كاملة من القضايا. وتواصل اليابان دفاعها بقوة عن العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وهو مفهوم متأصل في أعمال رواد مثل السيدة أوغاتا. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بعقد المنتدى العالمي للاجئين في جنيف غداً، وتعتزم الإسهام بشكل حقيقي في مجالات تلك العلاقة.

وتطبيق الابتكار والتكنولوجيا سبيل آخر لتلبية الاحتياجات الميدانية. وقمنا خلال مؤتمر طوكيو الدولي السابع للتنمية الأفريقية، الذي عُقد في شهر آب/أغسطس، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأغذية العالمي، بتنظيم نشاط جانبي بشأن الزراعة المستدامة في العصر الرقمي، حيث شارك المشاركون في مناقشات بناءة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستخدام التقنيات المبتكرة. ويسعدنا الإعلان عن اتخاذ مبادرات لإطلاق سوق افتراضي للمزارعين في موزمبيق وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات الريفية في تنزانيا.

علاوة على ذلك، قادت اليابان في عام ٢٠١٩، العديد من المناقشات حول الشؤون الإنسانية وتطرقت إلى مجموعة من المواضيع، بما في ذلك تلك التي ذكرتها للتو، وكذلك الحاجة، في جملة أمور، إلى زيادة التمسك بالقانون الإنساني الدولي، وتعزيز اتباع النُهج الجنسانية ومعالجة تأثير تغير المناخ. وفي ضوء التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، تظل اليابان ملتزمة بالعمل معًا لتقديم مساعدة مفيدة.

أخيراً، أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى حادثة مأساوية في أفغانستان هذا الشهر أسفرت عن وفاة الدكتور تيتسو ناكامورا، وهو طبيب ياباني كرس أكثر من ٣٠ عامًا من حياته لرئاسة

منظمة مجتمع مدني في أفغانستان. وأود أن أعرب عن تعازي لهذه الخسارة والتعبير عن خالص احترامي للجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع عمال الإغاثة في الميدان في الأزمات الإنسانية والأوضاع الأمنية المحفوفة بالمخاطر في جميع أنحاء العالم.

السيد سانتوس مارابير (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): أولا، أؤيد البيان الذي أدلى به اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر.

عرض مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منذ بضعة أيام فقط، اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي: ٢٠٢٠، الذي يحدد التحديات الهائلة التي تواجهها الجمعية العامة والدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي: أولاً، كيفية ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وتنفيذه تنفيذاً فعالاً، وثانياً، كيفية الاستجابة بفعالية وبطريقة منسقة للاحتياجات الإنسانية الفورية والهيكلية المتنامية، وفقاً لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية.

وفيما يتعلق بالتحدي الأول، شهدنا في السنوات الأخيرة العديد من الحالات التي يقل فيها احترام القانون الإنساني الدولي، إن لم يُنتهك بشكل صارخ. ويحدث هذا بعد مرور ٧٠ عامًا على اعتماد اتفاقيات جنيف. لذلك يبدو من الضروري التذكير بسريانها في المنتديات والهيئات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذها من خلال الآليات القائمة لمنع انتهاكات اتفاقيات جنيف أو إنهائها. وفي هذا الصدد، تقوم المحكمة الجنائية الدولية بدور حاسم، وهي مكلفة بمحاكمة أخطر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي المتمثلة في جرائم الحرب. ومن خلال دعم المحكمة الجنائية الدولية عند الاقتضاء، سندعم أيضًا القانون الإنساني الدولي.

علاوة على ذلك، أعتقد أنه من المناسب تسليط الضوء على اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، وهي الآلية الدائمة الوحيدة التي تم إنشاؤها خصيصًا للتحقيق في الوقائع المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، على النحو المنصوص عليه في المادة ٩٠ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق اتفاقيات جنيف. ويمكننا، نحن الدول الأعضاء، الاستفادة من اللجنة كفرصة إضافية للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ولنعمل معا على استكشاف آليات التعاون الممكنة بين الجمعية العامة واللجنة.

ويمكن للجمعية العامة أيضًا أن تعزز الآليات التي تجمع وتحلل البيانات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن تعزيز آليات محايدة ومستقلة لإجراء تحقيقات منهجية وشاملة. وفي هذا الصدد، من المستحب أن نواصل أيضًا تعزيز وحماية المجالات ذات الأولوية التي لا يتم الدفاع عنها بشكل كافٍ أو الاعتداء عليها بسهولة، مثل الصحة والتعليم، أثناء حالات النزاعات. ويجب ألا ننسى أيضًا أنه يجب علينا العمل معًا لضمان كفالة العمل الإنساني القائم على المبادئ أيضًا في مجال مكافحة الإرهاب أو في سياق الجزاءات.

وفيما يخص التحدي الثاني، ستشكل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة أولوية في عام ٢٠٢٠. ويتسم السياق الإنساني الحالي بزيادة كبيرة في الاحتياجات المفاجئة والهيكلية، وكذلك بتعقيد الأزمات الطويلة الأمد، والكوارث المناخية الشديدة، وتشريد ملايين الأشخاص، والصراعات وعدم كفاية التمويل لتلبية جميع تلك الاحتياجات الإنسانية. وهذا هو السبب في أن التنسيق والفعالية في تحديد الأشخاص الأكثر ضعفًا والأشخاص ذوي الاحتياجات الكبيرة، هو أمر أساسي لضمان أن تشمل استجابتنا الإنسانية جميع الأزمات وألا يتخلف أحد عن الركب. وسيكون من الحيوي أيضا مواصلة العمل على اتباع نهج للإنذار المبكر وتنسيق الأنشطة الإنسانية والإنمائية في ذلك السياق، الأمر الذي من شأنه تهيئة فرصة ممتازة لتفعيل الصلة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي. وقد أشرنا كذلك إلى أنه يتعين علينا، من أجل الاستجابة بفعالية

للأزمات الإنسانية، أن نضع في اعتبارنا لا النهج الإنساني والإنمائي فحسب، بل وكذلك ضرورة صون السلام ومكافحة تغير المناخ.

ومن الأهمية بمكان ضمان سلامة العاملين الدوليين والمحليين وغير الحكوميين، فضلا عن العاملين في وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، الذين يشكلون عنصرا أساسيا في العمل الإنساني. ومن الحيوي أيضا منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتعميم التنوع والمنظور الجنساني وحماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، وضمان استجابة فعالة للاحتياجات الإنسانية في الأزمات الأقل بروزا وأطول أمدا.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد التزام إسبانيا تجاه منظومة الأمم المتحدة وعمل الجمعية العامة لتعزيز العمل الإنساني الفعال القائم على المبادئ وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لا تزال الحالة الإنسانية العالمية قاتمة، في الوقت الحاضر. فهناك نزاعات مطولة في مناطق معينة من العالم وحالة الأمن الغذائي في بعض البلدان آخذة في التدهور والظواهر الجوية الشديدة تتكرر بوتيرة أكبر والأمراض المعدية مستمرة بلا هوادة والاحتياجات الإنسانية العالمية لا تزال مرتفعة.

تثني الصين على منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لما تبذله من جهود في تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الشعور بمستقبل عام ومشترك للبشرية وأن يعالج بصورة مشتركة كلا من الأعراض والأسباب الجذرية في جهودنا الرامية إلى التصدي بصورة جماعية للتحديات الإنسانية المتزايدة خطورة.

وتود الصين أن تشدد، في هذا الصدد، على ما يلي.

أولا، يجب أن نتقيد بدقة بالقانون الدولي والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية، وأن نحمي بفعالية الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. فمن الضروري، لدى تقديم المساعدة الإنسانية، التقيد بميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٨٢/٤٦، والالتزام بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال والامتثال للقانون الدولي الإنساني، بالتشديد على طابعه الإنساني وعلى المهنية، واحترام سيادة البلدان المتلقية والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن تسييس القضايا الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في جهوده الرامية إلى حل النزاعات عن طريق الحوار والتشاور والمفاوضات وتعزيز حماية الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم النساء والأطفال واللاجئون والمشردون.

ثانيا، الحد بشكل أساسي من الاحتياجات الإنسانية بمعالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية من خلال التنفيذ المتكامل للسياسات. فهناك اتجاه عالمي للأزمات الإنسانية التي طال أمدها يعزى إلى أسباب عميقة الجذور مثل الفقر المدقع والتنمية غير المتوازنة وندرة الموارد، التي تبرز من بينها التنمية أو انعدامها.

وينبغي للمجتمع الدولي، إذ يتصدى بفعالية للاحتياجات الإنسانية القصيرة الأجل، أن يولي الأولوية للتنمية وأن يزيد الاستثمار في الميدان وأن يدعم البلدان النامية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعزيز قدرتها على التنمية الذاتية والقضاء على الفقر والجوع وتحسين مستويات معيشة الناس وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام والاستقرار الدائمين.

ثالثا، من الحيوي بناء قدرات البلدان النامية على الاستجابة بفعالية للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وهي التحديات المشتركة التي تواجه البشرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التبادلات والتعاون في هذا الصدد، وأن يزيد المساعدة المالية والتقنية في ضوء الظروف الوطنية والاحتياجات ذات الأولوية للبلدان المتضررة، وأن يعزز تقاسم المعلومات المتصلة بالكوارث وأن ينشئ ويحسن نظاما للإنذار المبكر من المخاطر المتعددة وأن

يعمل بصورة متضافرة للتصدي لتغير المناخ وأن يعزز قدرات إدارة مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على التعاون الدولي في الميدان الإنساني وتشارك فيه بنشاط. وقد قدمنا دعما ومساعدة كبيرين للبلدان المتضررة من خلال القنوات المتعددة الأطراف والثنائية. ففي هذا العام، ساهمت الحكومة الصينية بأموال لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية لمساعدة العديد من البلدان المتضررة على مواجهة المجاعة ونقص الغذاء وسوء التغذية، ومعالجة آثار إعصار إيداي وإعادة الإعمار بعد الكوارث وتحسين الخدمات الطبية والصحة الوقائية للنساء والأطفال والاستجابة لوباء الإيبولا واحتوائه.

وستعمل الصين مع المجتمع الدولي بالمشاركة بنشاط في عمليات الإغاثة الإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف، وستواصل دعم البلدان النامية الأخرى، في حدود قدراتنا، في الاستجابة للأزمات الإنسانية.

السيدة بريتشارد (كندا) (*تكلمت بالفرنسية*): إن العالم عند مفترق طرق، مع اقتراب هذا العام من نهايته ونحن نفكر في الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف والذكرى السنوية العشرين لجدول أعمال مجلس الأمن المتعلق بحماية المدنيين.

لقد أصبح نظام المعونة الإنسانية أكثر فعالية ويتم الآن إنقاذ ملايين الأرواح في الأزمات في جميع أنحاء العالم. واستفدنا من نهج مبتكرة وآليات تمويل لتحسين استجابتنا وتعزيز مشاركتنا مع العاملين في المجال الإنساني على الصعيدين الوطني والمحلي الذين يعملون في الخطوط الأمامية للأزمات.

بيد أن المدنيين لا يزالون يشكلون غالبية الخسائر البشرية في النزاعات المسلحة. ولا تزال الهجمات غير المشروعة ضد العاملين في المجالين الإنساني والطبي مستمرة. وقد أدى نطاق الكوارث الطبيعية وتواترها، الذي تفاقم بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ، إلى احتياجات إنسانية لم يسبق لها مثيل. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال عدد المشردين قسرا يتزايد.

ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده للحفاظ على كرامة وسلامة السكان المتضررين من الأزمات في جميع أنحاء العالم. وكندا تضطلع بدورها. فما زلنا ندعو بثبات إلى العمل الإنساني المراعي للمنظور الجنساني الذي يستجيب للاحتياجات والأولويات المتنوعة للفئات الضعيفة من السكان ويشمل مشاركتهم الهادفة في عمليات صنع القرار.

وتعمل كندا، بوصفها الجهة الرائدة في الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ، في شراكة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة لدفع عجلة التقدم في مجال منع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له على الصعيد العالمي وفي الميدان.

(تكلمت بالإنكليزية)

وقد دعت كندا، الأسبوع الماضي في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إلى احترام القانون الدولي الإنساني وإلى إجراء المزيد من الحوار مع المجتمعات المحلية والشركاء على جميع المستويات بشأن تنفيذه، حتى يتم فهم الاحتياجات المتنوعة والمتميزة للمجتمعات المحلية ومعالجتها بشكل أفضل.

وكذلك تعتز كندا بمشاركتها في المنتدى العالمي للاجئين في جنيف هذا الأسبوع دعما لأهداف الاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين لتحسين استجاباتنا الجماعية لحالات اللاجئين. ونأمل أن يبني هذا المنتدى الافتتاحي تضامنا دوليا مع الدول المضيفة للاجئين بترجمة مبادئ الاتفاق إلى إجراءات ملموسة.

وقد أصبحت كندا معروفة، من خلال الصفقة الكبرى، كرائدة في الدعوة إلى تمويل إنساني أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر مرونة – يكون أفضل نوعية. وندرك ونواصل تشجيع تقديم التمويل جيد النوعية من أجل تحسين دعم الجهات الفاعلة الإنسانية في حماية ومساعدة الفئات الأضعف في حالات الأزمات.

وفي عام ٢٠١٨ وحده، قدمنا أكثر من ٨٧٠ مليون دولار في إطار المساعدة المنقذة للحياة إلى الفئات الضعيفة من السكان التي تمر في أزمات. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إنفاق ما يقرب من ١٥ مليون دولار منذ عام ٢٠١٨ لدعم اتباع نهج شامل لتلبية الاحتياجات العاجلة للمتضررين من النزاع وتفشي الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ عام ٢٠١٧، قدمت كندا أكثر من ١٠٩ ملايين دولار في إطار المساعدة الإنسانية إلى بنغلاديش وميانمار. وتدعم البرمجة الإنسانية المراعية للمنظور الجنساني في كندا التدخلات المنقذة للحياة للفئات الضعيفة المتضررة من الأزمات، مع التركيز على تلبية الاحتياجات والأولويات المحددة للنساء والفتيات، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين والحقوق.

وفي الوقت الذي يتعرض فيه النظام الدولي القائم على القواعد للخطر بصورة متزايدة، من الأهمية بمكان أن نؤكد جميعا من جديد احترامنا للمبادئ الإنسانية وأن ندعم روح التعاون. ونحث جميع الوفود على تأييد اعتماد مشاريع القرارات الإنسانية على أساس توافق الآراء في وقت لاحق اليوم، ونشكر الميسرين على عملهما الممتاز. ويجب أن نظل متحدين في إنسانيتنا المشتركة وأن نبني الجسور حيثما أمكن لنقترب أكثر من بعضنا البعض.

وهذا هو النهج البناء الذي سنقوم باتباعه في حالة انتخابنا عضوا في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. ويشمل ذلك تعزيز الحوار البناء بشأن الكيفية التي يمكن بها للعمل الإنساني وجهود حفظ السلام أن تعمل معا بمزيد من الفعالية حتى يتمكن السكان المتضررون من الأزمات من الحصول بشكل أفضل على المساعدة المنقذة للحياة والحماية. وهو يعني إبقاء المدنيين في صميم جهودنا والتأكيد على أهمية النُهُج المجتمعية للحماية كجزء من جهود الحماية الأوسع نطاقا، حتى يكون للمجتمعات المحلية صوتٌ أقوى في احتياجاتها وأولوياتها في مجال الحماية.

وهو يعني أيضا التعجيل بإحراز تقدم بشأن الأبعاد الجنسانية لجدول أعمال حماية المدنيين، ليس فقط من حيث العنف الجنسي في حالات النزاع، ولكن أيضا من حيث الآثار المتباينة للنزاع المسلح على الفئات الضعيفة من السكان الذين يواجهون العنف والتمييز بين الجنسين. ومن المؤكد أن العام القادم سيختبر تصميم المجتمع الدولي، حيث يتوقع أن يحتاج أكثر من ١٦٧ مليون شخص إلى المعونة الإنسانية والحماية. وهذه ليست مجرد أرقام. إنها إرواح بشرية. ومع ذلك، يمكننا معا أن نواجه التحديات التي سيطرحها العام الجديد، وأن نقف متضامنين ونقدم المساعدات لمن يشهدون أزمات في جميع أنحاء العالم.

السيد محمد ناصر (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

اسمحوا لي في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/74/464)، الذي يبرز التحديات الجديدة التي تطرحها البيئة الأمنية العالمية للجهود المبذولة في مجال المساعدة الإنسانية والإغاثة التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. ونلاحظ بقلق بالغ التحديات الأمنية التي يواجهها العاملون في مجال تقديم المعونة، بمن فيهم موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على النحو المبين في التقرير نفسه. وفي هذا الصدد، تدعو ماليزيا جميع الأطراف المعنية إلى بذل كل جهد ممكن لضمان سلامة

وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية عن طريق كفالة التنفيذ الكامل والفعال لمبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ولا يزال حجم وشدة المعاناة الإنسانية الناجمة عن الفقر والنزاع والكوارث الطبيعية يؤثران تأثيرا خطيرا على المجتمعات المحلية الضعيفة. وستواصل ماليزيا تقديم مساعدتنا إلى المجتمعات المحلية والبلدان المحتاجة، في حدود قدراتنا. إن مشاركتنا في المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث، من خلال التبرعات النقدية والعينية، تقوم على نهج ثلاثي الأبعاد: أولا، بين حكومة وأخرى، إما من خلال المساعدة الثنائية أو التعاون متعدد الأطراف؛ ثانيا، المشاركة من خلال المنظمات غير الحكومية؛ وأخيرا، المشاركة على المستوى الشعبي.

وستظل ماليزيا داعمة لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين نظام المساعدة الإنسانية الدولية والقدرة على الاستجابة في الحالات الإنسانية. ونرى أن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة منسقة يمكن التنبؤ بها وخاضعة للمساءلة هي أمر أساسي لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة. وستسعى ماليزيا إلى تعزيز تعاونها مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك عن طريق تمكين العاملين في مجال تقديم المعونة بتزويدهم بالمهارات والموارد المناسبة كي يتسنى لهم المشاركة بصورة شاملة في البعثات الإنسانية العالمية.

ونود أن نشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على عملهم الجدير بالثناء في إيصال الإغاثة الإنسانية بفعالية في جميع أنحاء العالم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تعهدت ماليزيا بالتبرع بمبالغ إضافية إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لأغراض الإغاثة الإنسانية في عدة بلدان أفريقية والعراق. وتضم ماليزيا أيضا أحد مستودعات الأمم المتحدة الستة للاستجابة الإنسانية، التي توفر التخزين والدعم اللوجستي والخدمات لشركائنا في المجال الإنساني. وتساهم الحكومة الماليزية بمبلغ مليون دولار سنويا على شكل منحة لتغطية تكاليف تشغيل المركز. ونشجع على استخدام المستودع في ماليزيا لإيصال المعونة الإنسانية بسرعة في حالات الطوارئ، ولا سيما خلال الأزمات في منطقتنا.

وفي الختام، تود ماليزيا أن تكرر دعوتها إلى مواصلة التنسيق والتعاون بين آليات الأمم المتحدة والدول في كفالة إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية إلى المناطق المتضررة. ونرى أنه ينبغي لهذا التعاون أن يسترشد بمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التسييس من جانب جميع الأطراف المعنية.

السيدة أزوسينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يبلغ عدد سكان الفلبين أكثر من ١٠٠ مليون نسمة. كما أنها موطن للكوارث الكبرى. إن العاملين في المجال الإنساني المنتسبين إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا يشيرون إلى الفلبين، على سبيل المزاح، على أنه المكان حيث تقع الكوارث الطبيعية دائما – فهناك كارثة في كل ناحية من أنحائها على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. وبلدي، الذي يقع في منطقة حزام الطوارئ في المحيط الهادئ، تضربه الأعاصير المدارية والرياح الموسمية والفيضانات المفاجئة والانفجارات البركانية والزلازل. وبسبب تغير المناخ، أصبحت هذه الكوارث أكثر حدة وتواترا.

وقبل بضعة أيام ضربَ زلزالٌ، بلغت قوته ٦,٨ درجة بمقياس ريختر، منطقةَ دافاو فى جنوب الفلبين مما اسفر عن مصرع ثلاثة اشخاص والحاق اضرار بالممتلكات. وقبل اسبوعين، اجتاح إِعْصَار تِسوي، المعروف دوليا باسم كاموري، شرقَ الفلبين واسفر عن مصرع ١٧ شخصا وتسوية قرى بالأرض وانتهاء الأمر باكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص فى ٦٠٠ مركز اجلاء فى خمس مناطق. وبلغت الأضرار التي لحقت بالزراعة والممتلكات الخاصة أكثر من ٧٥ مليون دولار. وكان تِسوي، وهو إعصارٌ

مداري من الفئة الرابعة، هو الإعصار العشرين الذي يضرب بلدنا هذا العام.

ولا يمكننا تغيير موقع بلدنا. ولا يمكننا أن نفعل الكثير لتحويل المسار بشأن تغير المناخ، حيث إننا لا نسهم سوى بالقليل في ذلك التغير مع أننا أشد المتضررين منه. ولا يسعنا إلا أن نستعد، وقد أصبحنا جيدين في القيام بذلك. وعندما تصفى السماء وتجف الأراضي، نصلح الخراب. وبمساعدة المجتمع الدولي، ولا سيما العاملون في المجال الإنساني والإغاثة في حالات الكوارث، ننهض مرة أخرى. ولذلك لا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على الأهمية التي نعلقها على مشاريع القرارات الإنسانية المعروضة علينا اليوم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به اليوم ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني الموجودين في الميدان إذ نتكلم – فهم يحولون دون حدوث الوفيات والإصابات الخطيرة، ويوفرون الدعم المنقذ للحياة، ويحدون من الجوع، ويأوون الناس من العناصر المؤثرة، ويوفرون إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والأماكن الآمنة للنساء والأطفال، ويحمونهم من العنف والاتجار بالبشر وغيرهما من وسائل الشر التي يستخدمها الرجال والنساء الذين يفترسون الضعفاء. ونشيد بجهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ونلتزم بدعمه على أفضل وجه ممكن. واستجاب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتقديم المساعدة المنقذة لأرواح إلى بلدي الفلبين بعد أن ضربه إعصار هايان، المعروف محليا باسم إعصار يولاندا الخارق، وأودى بحياة أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص. وأسهم المجتمع الدولي في سد الثغرات في القدرات والموارد الوطنية.

وقد ازدادت حالات الطوارئ الإنسانية، الطبيعية والبشرية، زيادةً هائلةً على مر السنين، مما أثرّ على الموارد العالمية المحدودة للمساعدة الإنسانية. ونحن بحاجة إلى التعاون مع القطاع الخاص ومصادر الدعم غير التقليدية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في مختلف أنحاء العالم. ويتعين علينا أيضا تعميم مسألة التخفيف من حدة مخاطر الكوارث وإدارتها في جميع الخطط والسياسات الإنمائية لجميع الدول الأعضاء لأنه تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن تنظيم المساعدة الإنسانية وتنسيقها في أراضيها.

وترى الفلبين أهمية توطين الجهود الإنسانية والغوثية لأن السكان المحليين هم الأكثر معرفة بطبيعة الظروف وسياقاتها جميعا أفضل من غيرهم. ويمكن أيضا اكتساب الكثير من تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث وإدارتها. وإن للدول المتقدمة تكنولوجيا الكثير الذي يمكن أن تشاطره، بما في ذلك بواسطة التكنولوجيا التي بوسعها إعطاء تحذيرات سابقة في وقت مبكر والتخفيف من الضرر الذي تسببه الكوارث.

وما تزال الفلبين ملتزمة، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، بمواصلة التعاون مع الشركاء الدوليين لتلبية الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

السيد الحُمُّصاني (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير مصر لعقد هذه الجلسة لمناقشة البند الفرعي (ب) من البند ٧١ من جدول الأعمال، المعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“، في وقت أمس ما يكون الشعب الفلسطيني في حاجة للمساعدة وتقديم يد العون له.

لقد عانى الشعب الفلسطيني على مدى عقود من عدم حل قضيته وإنهاء معاناته عبر تجاهل إسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ومما زاد من تلك المعاناة استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك في القدس الشرقية، نتيجة سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما رصدته العديد من المنظمات الدولية الحقوقية، خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة. إن السبيل الوحيد لوقف معاناة الشعب الفلسطيني، هو إيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضيته يتمثل

في إقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، طبقا لقرارات الشرعية الدولية ممثلة في قرارات الأمم المتحدة، فضلا عن مرجعيات عملية السلام، خاصة مبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إن مصر تتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. وإلى أن يحين ذلك اليوم، فإن من الواجب علينا جميعا أن نمد يد العون والمساعدة للشعب الفلسطيني من أجل التخفيف من معاناته. وفي هذا الإطار، فإن مصر تثمن تأييد غالبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لمشروع القرار A/74/L.33 الرامي إلى تجديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بما لها من دور هام على صعيد تقديم الدعم اللازم للاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يتطلعون إلى وقفة جادة من قبل المجتمع الدولي لحل قضيتهم.

إن مصر تقدر جهود كافة المؤسسات والمنظمات الدولية الداعمة للشعب الفلسطيني، خاصة لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين لما لها من دعم هام في تنسيق المساعدات التي تهدف ضمن أمور أخرى إلى المساهمة في إعادة إعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، وإزالة ما دمرته قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدى سنوات. ومن هذا المنطق، فإن مصر تعرب عن تأييدها لمشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة والمعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“ وتثمن انضمام كافة الدول الأعضاء إلى التوافق حول مشروع القرار.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يرى الاتحاد الروسي أن التعاون الدولي في مجال المساعدة الإنسانية الطارئة يعتبر أحد أهم مجالات عمل الأمم المتحدة. ونظرا لتزايد الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم بسبب الكوارث الطبيعية والنزاعات والكوارث التكنولوجية، فإن الجهود منسقة والفعالة التي يبذلها الذراع الإنساني لمنظمتنا ضرورية للغاية. ونعتقد أن من شأن الامتثال المستمر من جانب جميع المشاركين في النشاط الإنساني للمبادئ التوجيهية المتفق عليها في القرار ١٨٢/٤٦ وحده أن يكفل تحقيق نتائج إيجابية للمساعدة الإنسانية ما دامت تمكننا من بناء الثقة وتوسيع نطاق إيصال المساعدات وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. ونحث جميع الذين يشاركون في تقديم المساعدات الإنسانية الدولية على الالتزام بالحياد والنزاهة السياسيين، والامتناع عن تسييس المساعدة الإنسانية، واحترام سيادة الدول ودورها القيادي دائما في بدء وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية في أراضيها على النحو المنصوص عليه في القرار ١٨٢/٤٦.

وإذ نتحدث عن المبادئ الإنسانية، فإن علينا التسليم بأن الاضطراب الذي نشهده في الدبلوماسية المتعددة الأطراف في السنوات القليلة الماضية بدأت تترتب عنه آثار سلبية على اتفاقنا على القرارات المتعلقة بالعمل الإنساني. وأود أن أشير إلى أن هذا المجال قد ظل أقل عرضة للتسييس على مدى العقود نظرا لعلاقته بإنقاذ حياة الناس. وكنا قادرين على وضع الخلافات السياسية جانبا وإجراء حوارات بناءة. والحق هو – كقاعدة عامة – أنه لا يوجد رابحون في ساحة المعركة الإنسانية وأنه ربما يبلغ عدد الخاسرين ملايين الأشخاص. ونحث في ذلك الصدد، جميع الوفود على بذل كل جهد ممكن لاستئناف اعتماد القرارات الإنسانية بالإجماع.

وفيما يتعلق بموضوع التسييس، يؤسفني أن أشير إلى تعليقات زملائنا من أوكرانيا. ويجب أن نقر بأن جوهر اتهاماتهم لم يتغير من سنة إلى أخرى، وما زلنا نسمع مرة أخرى تخمينات مسيّسة عن حدوث خطأ ما أو آخر من جانب روسيا. بيد أنه من الواضح أن المسؤولية عن الوضع الإنساني الخطير في جنوب شرق أوكرانيا تقع حصرا على عاتق سلطات كييف التي تمتنع عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقات مينسك

التي تأكدت متانتها مرة أخرى في الاجتماع الأخير المعقود بصيغة نورماندي.

وفيما يتعلق بشبه جزيرة القرم، فلا معنى لأي مناقشة بشأن إعادة توحيدها مع روسيا. فقد أعمل شعب القرم حقه في تقرير المصير على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولأن من الممكن قضاء ساعات في دحض الاتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، نظرا لعدم واقعيتها، فإنني لن أفعل ذلك وسأكتفي بتكرار القول بأننا على استعداد للنظر في جميع طلبات الزيارة إلى بلدنا حتى يرى الزوار الحقيقة بأنفسهم. وندعو جميع زملائنا، بمن فيهم الزملاء من أوكرانيا، إلى احترام حياد المناقشات الإنسانية وعدم الانزلاق إلى الخلافات السياسية التي تضر بالطابع البنّاء لمناقشاتنا. وينبغي أن نركز أولا وقبل كل شيء على توفير الرعاية للناس.

وما برح الاتحاد الروسي يدعم بانتظام الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن إرسال أفراد الإنقاذ والخبراء المؤهلين وكذلك المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي عانت من الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. ونشارك بانتظام في مشاريع، بما في ذلك مع زملائنا البيلاروسيين، ذات صلة باستصلاح وتنمية الأراضي التي تضررت من كارثة تشيرنوبيل، ونشكر وفد بيلاروس على تنسيق عملية التفاوض بشأن مشروع القرار A/74/L.30.

وفي عام ٢٠١٩، بلغت المساهمة الإجمالية لروسيا في المساعدة الإنسانية الدولية من خلال الأمم المتحدة نحو ٥٠ مليون دولار. ونقدر بشكل خاص تعاوننا مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والوكالات التي يوجد مقرها في روما، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. إننا نسهم بانتظام في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، الذي نعتبره أداة مبتكرة وفعالة لتمويل الجهود الإنسانية، ولا سيما في المراحل الأولى من الاستجابة. ونخطط لزيادة مساهمة روسيا، في المستقبل القريب، في المساعدة المقدمة إلى البلدان الأفريقية، بما في ذلك من خلال برنامج الأغذية العالمي. وقد تم التوصل إلى هذا التفاهم في أعقاب مؤتمر القمة الروسي – الأفريقي الذي عقد في سوتشي في تشرين الأول/أكتوبر. ونعمل أيضا، إلى جانب الوكالات الإنسانية الأخرى، على خيارات لاتخاذ قرارات مبتكرة لزيادة فعالية التبرعات المخصصة. ونؤيد الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإدخال نهج استباقية لتمويل النداءات الإنسانية على أساس التأهب للأزمات.

وأود أن أشكر المترجمين الشفويين على عملهم الجيد.

السيدة لويس (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان اليوم بالنيابة عن أستراليا. ونود أولا أن نشكر ميسري مشاريع القرارات الإنسانية التي ستعتمد اليوم على عملهم الدؤوب لتحقيق توافق في الآراء. تكتسي هذه القرارات أهمية لضمان الالتزام الدولي الجماعي بالتعاون بين الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء في تقديم المساعدة المنقذة للحياة في الأزمات.

بيد أن أستراليا، وتمشيا مع التزامنا بتوافق الآراء، تود أن تسجل في محضر الجلسة أننا لا نؤيد إدراج الإشارة الواردة في مشروع القرار A/74/L.31، بشأن الكوارث الطبيعية، إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية كما أوضحنا طوال المفاوضات. فنحن نراها غير ضرورية. ومع ذلك، ونظرا للأهمية التي نعلقها على التعاون الدولي في مجال الكوارث الطبيعية وعلى مشروع القرار هذا بالذات، فقد سرنا أن نشارك في تقديمه ونؤيد اعتماده. ومع ذلك، لا نزال نريد أن نسجّل قلقنا إزاء إدراج الإشارة إلى الاتفاق العالمي.

ويكتسي الالتزام الجماعي بالعمل الإنساني أهمية خاصة اليوم، بما أن الأزمات الإنسانية باتت أكثر تعقيدا وطولا،

وبالنظر إلى أن أكثر من ١٤٨,٧ مليون شخص باتوا يحتاجون الآن إلى المساعدة الإنسانية. وفي هذا السياق، تود أستراليا أن تؤكد على مدى أهمية أن نلتزم جميعا بالقانون الدولي الإنساني، وبالمبادئ الإنسانية، وبحماية المدنيين، ولا سيما في الحرب الحضرية، فضلا عن الحاجة إلى ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، والحفاظ على الحيز الإنساني واحترامه، ودعم استيعاب الإعاقة للجميع وإيجاد حلول سياسية للأزمات السياسية.

وإذ تتطلع أستراليا إلى المستقبل، يسرها أن تشارك في استضافة المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالحد من أخطار الكوارث في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، من أجل المساهمة في التعاون الدولي في الحد من مخاطر الأزمات الإنسانية وتأثيرها.

السيدة يامكاسيكورن (تايلند) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونشكر أيضا الأمين العام على تقاريره عن هذا البند من جدول الأعمال (A/74/464 و A/74/81 و A/74/138 و A/74/319 و A/74/89 و A/74/461).

لقد وضعت تايلند دائما المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث على رأس جدول أعمالها، الأمر الذي يتجسد في سياساتنا الوطنية والخارجية على حد سواء، حيث تسهم في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتتزايد أهميتها لحياة الناس ورفاههم في وقتنا الحاضر. ونظل نشعر بالقلق لأن الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم لا يزالون يتأثرون بعواقب حالات الطوارئ الإنسانية، التي تتراوح بين النزاعات وتفشي الأوبئة والكوارث الطبيعية المدمرة والفقر المدقع. تتطلب هذه الآثار، التي ازدادت من حيث الحجم والكثافة على مر السنين، استجابة أسرع وأكثر فعالية من أي وقت مضى. إن ما يبذله جميع المعنيين من جهود متضافرة لتقديم مساعدة ملموسة وفي الوقت المناسب إلى المحتاجين إليها يكتسي صفة أساسية. وتشدد تايلند على أهمية تقديم المساعدة اللازمة للوصول إلى أولئك الذين قد يُتركون خلف الركب، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. ونعتقد أيضا أن الخدمات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث ينبغي أن تُقدم على أساس الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديرنا لموظفي المساعدة الإنسانية على عملهم الدؤوب واستعدادهم للمخاطرة بحياتهم لتقديم المساعدة اللازمة في المناطق الخطرة. إنهم في الواقع أبطالنا الحقيقيون في الميدان. ومن الضروري أن نكفل سلامتهم وأمنهم في جميع مهامهم. ونود أيضا أن نشكر الوكالات والمنظمات ذات الصلة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على دوره في تنسيق المساعدة الإنسانية الغوثية في حالات الكوارث في جميع أنحاء العالم.

لا يمكن الفصل بين التأهب للكوارث والجهوزية والاستجابة. وفي هذا الصدد، ركزت حكومة تايلند الملكية عملها الإنساني على تعزيز الحد من مخاطر الكوارث، والتأهب لها، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود والاستجابة لحالات الطوارئ. وتشجع تايلند أيضا على اتباع نهج شامل لمعالجة الحالات الإنسانية وفقا لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سِنداي. وفي حزيران/يونيه، استضافت تايلند أيضا الاجتماع العالمي الثالث للأفرقة الطبية في حالات الطوارئ، الذي شارك فيه مشاركون من ٩٠ بلدا و ٢٠٠ منظمة إنسانية، بهدف تعزيز وبناء قدرات أفرقة الطوارئ الوطنية، حيث نعتقد أنها تؤدي دورا حاسما وتكون أول المستجيبين في الحالات الطبية في أعقاب تفشي الأمراض والكوارث الطبيعية.

إن التعاون والتنسيق الإقليميين مفيدان في تعبئة الموارد اللازمة لبناء القدرة على التكيف وتحقيق استجابات إنسانية أسرع وأكثر فعالية. وما فتئت تايلند نشطة في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وكنا من أوائل المؤيدين لإنشاء مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا عام ٢٠١١. وخلال رئاسة تايلند لرابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام، أطلقت أيضا المستودع الثانوي التابع للرابطة في مقاطعة تشاينات، بالإضافة إلى المستودعات الموجودة في المنطقة، الأمر الذي نعتقد أنه سيساعد على زيادة تعزيز استجابة الرابطة للكوارث بصورة جماعية وسريعة.

وتشدد تايلند على الحاجة إلى تمويل كافٍ ومستمر من أجل الاستثمار الفعال في المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث. وما برحنا مساهما ثابتا في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ من خلال تبرعنا سنويا بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار. كما خصصت حكومة تايلند الملكية أيضا ما مجموعه مليون دولار تقريبا في السنة من ميزانيتها للمساعدة الإنسانية داخل البلد وفي جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، تؤكد تايلند من جديد التزامها بمواصلة دعم وتعزيز التعاون مع جميع المعنيين والشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل تقديم المساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث إلى محتاجيها في جميع أنحاء البلد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.